الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

دور القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي والتنمية الريفية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR خلال الفترة2018_2022

مقدمة من طرف:

✍– سهام بويدية

✍– وهيبة بن أم هاني

تحت اشراف:

✍– حدة فروحات

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 18 / 06 /2023

أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بدوي إلياس	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	رئيسا
حدة فروحات	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
خنوس محمد الهادي	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

دور القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي والتنمية الريفية

"دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR خلال الفترة 2018_2022

مقدمة من طرف:

✍– سهام بويدية

✍– وهيبة بن أم هاني

تحت اشراف:

✍– حدة فروحات

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 18 / 06 /2023

أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بدوي إلياس	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	رئيسا
حدة فروحات	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
خنوس محمد الهادي	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

شكر وعرفان

نتوجه بالشكر والامتنان إلى أستاذتي المشرفة الفاضلة الأستاذة الدكتوراه **حدة فروحات** التي كان لها الفضل- بعد الله تعالى- على هذا العمل منذ كان فكرة إلى أصبح بهذا الشكل النهائي

فلها منا أسمى معاني الشكر والاحترام على رحابة صدرها

وعلى كل مجهوداتها معنا وكذا توجيهاتها وارشادها لنا طلبة فترة انجاز هذا البحث

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة قسم علم اقتصادية على جميع مساعداتهم لنا

كما لا يفوتنا أن نشكر الاساتذة بلجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم على قبول مناقشة هذا العمل

وفي الأخير نتقدم بالشكر إلى كل الزملاء بقسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي لما قدموه لنا من نصائح وتوجيهات فلهم منا جزيل الشكر

إ هـد ا ء

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى ملاكي في الحياة الذي لم أجد عبارات تجزيه حقه إلى والدي العزيز حفظه الله وأطال في عمره

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى التي ستبقى كلماتها نجوم أهتدي بها إلى أغلى الحبايب أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى عمتي الغالية ....إلى من رافقوني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعهم سرت الدرب خطوة خطوة ومازالوا يرافقونني حتى الان ..إخوتي وأخواتي

- وهيبة

إهـدا ء

اهدي هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى زوجي العزيز حفظه الله

إلى أبنائي الأعزاء

أحمد عبد الجليل ومحمد الحبيب

إلى ابنتي الحبيبة أميمه

إلى أخواتي وأخوتي

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى جميع زملائي وزميلاتي في العمل

- سهام

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى طبيعة مدى مساهمة القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي والتنمية الريفية باعتباره أسلوب حديث لتمويل المشاريع الفلاحية المختلفة بشقيه الزراعي والحيواني.

ولتوضيح مدى مساهمة هذا القرض قمنا بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بورقلة، حيث استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي لإلمام بالموضوع من خلال اعتمادنا على المقابلة تم الحصول على المعطيات المتمثلة في مبالغ القروض وعدد الملفات المستفيدين وقد توصلنا إلى أن القرض الرفيق من أهم القروض المالية التي خصصتها الجزائر لتمويل القطاع ؛ حيث يساهم في زيادة الثروة الحيوانية ورأس مال المستثمر، كما يعتبر أحسن رفيق للفلاح خلال الموسم الفلاحي وذلك باعتباره أفضل الوسائل الداعمة للقطاع الفلاحي كونه قرض مدعم من الدولة.

الكلمات المفتاحية: قرض الرفيق- تمويل الفلاحي- تنمية الريفية _ بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Study summary:

This study aims at the nature of the contribution of the companion loan in financing the agricultural sector and rural development as a modern method for financing various agricultural projects, both agricultural and animal.

To clarify the extent of the contribution of this loan, we studied the case of the Bank of Agriculture and Rural Development in Ouargla,where we used in our study the descriptive analytical approach to gat acquainted with the subject through our dependence on the interview.Algeria allocated it to finance the secttor ; it contributes to the increase of animal and investor capital ,it is also considered the best companion for the farmer during the agricultural season ,as it is the best means to support the agricultural sector ,as it is a stat-supported loan .

Keywords: Rafiq loan - agricultural financing - rural development - Bank of Agriculture and Rural Development.

الـفـهـا رس

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
	شكر وعرفان	I
	الاهداء	III–II
	ملخص الدراسة	V
	قائمة المحتويات	VI
	قائمة الجداول	VIII
	قائمة المختصرات	IX
	قائمة الملاحق	X
	مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للقرض الرفيق والتمويل الفلاحي		
	تمهيد	02
	المبحث الأول : الأدبيات النظرية لتمويل القطاع الفلاحي	03
01	المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول تمويل القطاع الفلاحي	03
02	المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للقرض الرفيق	12
03	المطلب الثالث : دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي تحقيقا للتنمية الريفية	18
	المبحث الثاني: الدراسات السابقة	26

فهرس المحتويات

01	المطلب الأول: الدارسات السابقة باللغة العربية	**26**
02	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	**28**
03	المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	**31**
	خلاصة الفصل	**32**
الفصل الثاني: دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية		
	تمهيد	**34**
	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	**35**
	المطلب الأول: منهج ومجتمع الدراسة	**35**
	المطلب الثاني: مصادر جمع المعلومات للدراسة الحالية	**36**
	المبحث الثاني: عرض ومناقشة وتحليل نتائج الدراسة	**36**
	المطلب الأول: مراحل وشروط اللازمة لمنح القرض الرفيق	**36**
	المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية والتحليلية للقرض على مستوى وكالة ورقلة	**39**
	خلاصة الفصل	**43**
	الخاتمة	**45**
	قائمة المراجع	**49**
	الملاحق	**55**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01_01	جدول يوضح أهم الفروقات بين قرض الرفيق وقرض التحدي	18
02_01	جدول يوضح أوجه الاختلاف والتشابه للدراسة الحالية والدراسات السابقة	32
01_02	جدول يوضح مبالغ القروض الممنوحة وعدد الملفات لوكالة ورقلة في إطار القرض الرفيق لسنة 2018-2022 الوحدة دج	40
02_02	جدول يوضح مبالغ القروض المسددة لوكالة ورقلة في إطار القرض الرفيق لسنة 2018 _ 2022الوحدة دج.	41
03_02	جدول يوضح مبالغ القروض غير المسددة لوكالة ورقلة في إطار القرض الرفيق لسنة 2018_ 2022 الوحدة دج	42

قائمة المختصرات

الاختصار	كلمة بالعربية	كلمة بالأجنبية
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BANK OF Agriculture and rural Development
FNRDA	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	National Fund For Agricultural Contral and Development
FNDA	الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية	National Fund For Agricultural Development
FNDIA	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاح	The National Fund For the Development of Farmer Investment
BNA	بنك الوطني الجزائري	Algerian National Bank
FGA	صندوق الضمان الفلاحي	Agricultural Insurance Fund
CCLS	الديوان الوطني للحبوب	National Grain Office

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	ملف القرض الرفيق	55
2	بيان الحالة	57-56
3	إذن الدخول	59-58
4	لجنة الائتمان	60

مقدمة

توطئة:

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية وأهم دعائم الاقتصاد الوطني كما يكتسي أهمية بالغة في كونه مصدر من مصادر توفير الأمن الغذائي ورفع الصادرات من فائض الإنتاج الذي بدور يحقق التنمية دون أن ننسى دور هذا القطاع في إنتاجه للمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات (الصناعات الغذائية والتحويلية) بالإضافة إلى إنعاش التجارة الخارجية وجلب العملة الصعبة , كم يمكن اعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والنهوض بالاقتصاد الوطني .

ونظرا لأهمية هذا القطاع أولت الدولة الجزائرية أهمية بالغة وذلك بإدراج مجموعة من البرامج التنمية تتماشى مع البرامج الاقتصادية الراهنة حيث شهدت الألفية الجديدة العديد من الإصلاحات التي رصدت لها الدولة اهتمام كبير للقطاع الفلاحي حيث ساهمت في دعم وتيرة التنمية في البلاد ومن بينها التمويل الفلاحي عن طريق التمويل البنكي .

وتعتبر البنوك هي المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية قامت هذه الأخيرة باقتراح العديد من الصيغ لنهوض بالقطاع الفلاحي من بين هذه الصيغ نجد القرض الرفيق الذي يعمل على تمويل المشاريع قصيرة الأجل حيث يعتبر الأداة التمويلية الجديدة الممنوحة للفلاحين الذين كانوا بأشد الحاجة لتمويل إنتاجهم الفلاحي وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

1- الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى ساهم القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي والتنمية الريفية في الجزائر؟

2- الإشكاليات الفرعية: انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الإشكاليات الفرعية كالتالي:

1. ما معنى التمويل الفلاحي وفيما تكمن أهميته ؟
2. ما المقصود بالقرض الرفيق و ما هي أهم المجالات التي يشملها ؟
3. كيف يساهم القرض الرفيق كأسلوب تمويل في حل المشاكل الفلاحية المتعلقة بالفلاحين ؟
4. كيف يتم تسيير القرض الرفيق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ورقلة؟

3- الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية التي تعتبر إجابة مبدئية لهذه الأسئلة على النحو التالي:

1. التمويل الفلاحي هو توفير الأموال اللازمة للفلاحين لتمويل مشاريعهم الفلاحية وتكمن أهميته بأنه الحل الوحيد والأمثل لنجاح المشاريع الفلاحية.
2. القرض الرفيق هو قرض موجه لتمويل النشاطات الفلاحية قصيرة الأجل في مجال الزراعة وتربية الحيوانات.
3. القرض الذي ساعد الفلاحين على حل مشاكلهم المتعلقة بالأنشطة الفلاحية خلال موسم الإنتاج هو القرض الرفيق.
4. يتم تسيير القرض الرفيق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمجموعة إجراءات قانونية يفرضها البنك لمنح القرض.

4- مبررات اختيار الموضوع: نوجز مبررات اختيار الموضوع في النقاط التالية:

1- مبررات ذاتية:

- الرغبة في كيفية تمويل القطاع الفلاحي
- الاهتمام بدراسة قطاع الفلاحة كون ولاية ورقلة منطقة ذات طابع فلاحي .

2- مبررات موضوعية:

- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة كونه موضوع جديد .
- إبراز حجم الأموال التي تصرفها الحكومة في القطاع الفلاحي .
- الأهمية المتزايدة لقرض الرفيق في حل مشاكل الفلاحين.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

- المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في ظل الاقتصاد الوطني.
- مساهمة القرض الرفيق في حل مشاكل التمويلية للفلاحين.
- مكانة قرض الرفيق لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة.
- حجم المبالغ التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار القرض الرفيق.

5- أهداف الدراسة: يمكن ذكر الأهداف في نقاط التالية:

- التعريف بقرض الرفيق و المجالات التي يغطيه .
- معرفة مدى فعالية القرض الرفيق في تقديم الدعم الفلاحي
- معرفة الحيز الذي يشغله القرض الرفيق
- التعرف على القروض الفلاحية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

6- حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية** :المكان الذي يتم فيه الدراسة الميدانية هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة.
- **الحدود الزمنية:** حددت الدراسة من سنة 2018 إلى 2022.

7- منهج الدراسة:

بالنظر لطبيعة موضوع الدراسة وبغية الوصول إلى كافة تطلعاته , تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال إبراز مختلف المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة وهذا في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقد تم القيام بدراسة حالة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال تحليل إحصائيات حول القرض الرفيق حسب المعلومات المتوفرة لدينا .

8- صعوبات الدراسة:

- نقص المراجع حول موضوع القطاع الفلاحي .
- تحفظ بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تقديم بعض المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة وعدم منح بعض الملحقات.

9- هيكل الدراسة: تضمنت هذه الدراسة المقدمة وكذا الخاتمة وقائمة المراجع والملاحق؛ في حين فقد قسمت هذه الدراسة إلى ما يلي:

الفصل الأول: للإجابة على الإشكالية الموضوع ولضمان الإحاطة التامة بجوانبه ووفق منهجية IMRADوالتي تحتوي على فصلين فصل نظري وأخر تطبيقي ومقدمة عامة وخاتمة.

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لتمويل الفلاحي والتنمية الريفية حيث قسم الى مبحثين يتضمن الأول ثلاث مطالب فقد تطرقنا في مطلب الأول الى مفاهيم أساسية حول تمويل القطاع الفلاحي أما الثاني فخصص في الإطار المفاهيمي للقرض الرفيق والثالث تضمن دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي تحقيقا للتنمية الريفية,

أما المبحث الثاني قسم إلى ثلاث مطالب حيث تم التطرق في المطلب الأول إلى أهم الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت موضوع تمويل القطاع الفلاحي والقرض الرفيق أما المطلب الثاني فتم التطرق الى الدراسات باللغة الأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة والمطلب الثالث فخصص في موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة واستخلاص أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينهما.

وفي الفصل الثاني (دراسة حالة) تم التطرق الى كيفية منح القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة للفلاحين متمثلة في القرض الرفيق وتطوره في الأونة الأخيرة 2018-2022

.حيث قسم الفصل الى **مبحثين**: تطرقنا في المبحث الأول إلى الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، وفي المبحث الثاني إلى عرض مناقشة وتحليل نتائج الدراسة حول دور القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي والتنمية الريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة.

وفي الأخير توج هذا العمل بخاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل اليها كما حاولنا إثبات صحة فرضيات أو نفيها وفي الأخير قدمنا جملة من التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول: الإطار النظري للقرض الرفيق وتمويل الفلاحي

تمهيد:

إن دعم القطاع الفلاحي هو تدعيم التنمية الاقتصادية ككل إذا يعتبر هذا القطاع قطاعا حساسا نظر للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية لذلك لابد من تبني العديد من سياسات الدعم و تشجيع هذا القطاع وهذا الدعم لا يمكن أن يتم ما لم يتم الوقوف علي العقبات و المشاكل المختلفة التي تعاني منها ولاسيما مشكلة التمويل خاصة إذا تعلق الأمر بتمويل قطاع حساس كالقطاع الفلاحي و ذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية حيث تميزت سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة بمجموعة من الإصلاحات تماشيا والتحولات الاقتصادية العالمية .

فالقطاع الزراعي هو من أهم القطاعات الرئيسية والتي دفعت الدولة ببذل كافة الإمكانيات والجهود المتاحة لتهتم بتحسين هذا القطاع وذلك عن طريق تنشيط البنوك بضخ الأموال اللازمة للمستثمرين بغية الارتقاء بالقطاع الفلاحي وتقديم تسهيلات اللازمة للفلاحين من أجل تشجيع هذا القطاع الحيوي عن طريق البنوك التجارية بتقديم القروض الفلاحية خاصة القرض الرفيق .

ومن هذا المنطلق تم تقسيم الفصل إلى مبحثين : تضمن المبحث الأول يتم فيه تقديم الجانب النظري لتمويل القطاع الفلاحي ومفاهيم حول قرض الرفيق ودور البنوك في دعم القطاع الفلاحي عن طريق التمويل. أما المبحث الثاني فقد تطرق فيه إلى بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالدراسة.

المبحث الأول : الأدبيات النظرية لتمويل القطاع الفلاحي

يعتبر التمويل من أهم العناصر الواجب توافرها عند إعداد الخطط الاستثمارية والتنموية فهو المحرك الأساسي لهذه العمليات ,كما يعد أحد المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي وخاصة في الدول النامية.

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول تمويل القطاع الفلاحي

يمثل التمويل الإلية التنفيذية التي تكفل الحصول على النقدية اللازمة والأساسية لتمويل الاستثمارات والتي تسعى دائما لتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والأموال المملوكة بغرض زيادة الإنتاجية، ويعتبر التمويل الفلاحي نوع من أنواع التمويل الموجه للقطاع الفلاحي .

الفرع الأول: مفهوم التمويل الفلاحي وأنواعه

لا يمكن التعرف على نظام التمويل الفلاحي إلا بعد أن نتطرق إلى المقصود بالتمويل بحد ذاته. وذلك كون وظيفة التمويل تتمثل في البحث عن مصادر التمويل المتاحة واختيار المناسب منها وتحديد نسبة المزج المثلى لهيكل التمويل، وهي مهمة بالغة التعقيد في الواقع العملي لذلك يتطلب القيام بهذه المهمة الشاقة وجود إدارة مالية على درجة عالية من الكفاءة لاسيما وأنه سوف تترتب على القرارات التي تتخذها نتائج من شأنها أن تنعكس سلبا أو إيجابا على مستوى الربحية والسيولة. [1]

تعددت تعاريف حول مفهوم التمويل الفلاحي نأخذ منها:

- **يعرف التمويل** بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.[2]

- **تعريف التمويل الفلاحي**

إن التمويل الفلاحي هو الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على راس المال واستعماله في القطاع الفلاحي أي انه يبحث في الطرق ولوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع راس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل طرق لاستعمال راس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي.[3]

---

[1] فيصل محمود الشواورة " **مبادئ الإدارة المالية**" ،دار المسيرة لنشر والتوزيع عمان ،الطبعة الأولى 2013 ص 77.

[2] هيثم صاحب عجام" **نظرية التمويل**"، دار زهران عمان, 2001. ص 31

[3] عبد الوهاب مطر الداهري" **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**" ،مطبعة العال، الطبعة الأولى 1969 ص 211

❖ **يعرف التمويل الفلاحي** على أنه عملية منح الفلاحين المزارعين الأموال الضرورية من اجل الاستغلال الأفضل لأرضيهم وكذا استصلاح أراضي جديدة .[1]

❖ كما **يعرف التمويل الفلاحي** بمختلف مصادره على انه الإجراء الذي من خلاله يتم توفير الرأسمال الفلاحي بكافة أشكاله لتأدية النشاط الفلاحي بصورة مستمرة وفعالة وذلك عن طريق توفير مختلف مستلزمات الإنتاج الفلاحي .[2]

ويتمثل التمويل الفلاحي في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة واللات الخاصة لاستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.[3]

من تعاريف سابق ذكرها نستنتج أن ***تمويل الفلاحي*** :هو عبارة عن الأموال اللازمة الواجب توفرها للفلاحين من أجل تسيير مختلف نشاطاتهم الفلاحية لغرض الاستغلال أو الاستثمار وتحقيق الأهداف المرجوة.

✓ **طبيعة التمويل الفلاحي** : إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث :[4]

- الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار: حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وتسيطر عليها عوامل خارجة عن إرادة الإنسان كالعوامل البيولوجية والطبيعية والمناخية مما يؤثر في حجم الإنتاج فلا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحققه، كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات والأسعار الفلاحية هذه الأخيرة التي تتوقف على عرض إنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية ويدعم الطبيعة الاحتمالية من ناحية أخرى.

---

[1] نور الدين كروشي " **دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة** " مجلة الاجتهاد للدارسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 8 العدد04 ,المركز الجامعي تسمسيلت الجزائر 2019 ص 526 .

[2] محمد بوشوشة" **مصادر التمويل واثارها على الوضع المالي للمؤسسة**" دراسة حالة مؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة 2006 ,ص 88 .

[3] فضيلة بوطورة , نوفل سمايلي , العيد فراحتية " **واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي** " مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة المسيلة ,المجلد13, العدد01 ,2020,ص 835.

[4] مصطفى رشدي شيحة،" **الاقتصاد النقدي والمصرفي**" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص.92-93

- تفتيت الملكية وتعدد الاستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي والتي تبدأ من مجرد الاستغلال إلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي وبالطبع فان هذا يثير مشكلة تحديد المستفيد من الائتمان وضمان القروض ونوعيتها.
- المستوي المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد الائتمان الفلاحي إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف.
- ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

ثالثا : أنواع التمويل الفلاحي

1- التمويل الذاتي

إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه واللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر الفلاح في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها على تمويله.[1]

ونجاح التمويل الذاتي يرتبط بعدد من الشروط والظروف الداخلية والخارجية أي التي تتعلق بالمشروع ذاته أو التي تتعلق بظروف السوق التمويلية (سوق النقد وسوق راس المال).[2]

ولتمويل الذاتي مزايا كما ان له عيوبه تتبلور ميزته الأساسية في اعتباره المصدر الأول لتكوين راس المال الطبيعي وبأقل تكلفة ممكنة وهذا يؤدي تقريبا إلى انعدام الخطر في حالة ما لم يحقق الاستثمار الجديد النتائج المرغوبة منه:[3]

التمويل بالقروض :

يعتبر القرض البنكي الفلاحي تمول خارجي وهو من العوامل الضرورية التي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحة بصفة خاصة .

إن القرض البنكي هو عملية يرضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة معينة ومحددة أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين قروض بتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية عجز في

[1] محمد بوشوشة ،مرجع سبق ذكره ،ص88

[2] مصطفى رشدي شيخة " **الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات**" دار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية 1988 ص263.

[3] المرجع السابق ص 265

السيولة تمكنه من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل أغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك بدل عن العميل لدى الغير.[1]

تكون القروض الفلاحية سواء كانت بنكية أو من مؤسسات مالية تنشط في نفس القطاع إما قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي والأجهزة والعتاد الفلاحي و للائتمان الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها، ويعرف على أنه إقراض العاملين القائمين على الإنتاج الزراعي لتسهيل ممارسة إنتاجهم، أو التوسع فيه عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية أو المستلزمات العينية كالبذور والأسمدة والمحاصيل الكيماوية لمقاومة الآفات ومدهم بالآلات الزراعية و الجرارات ونحوها وهي أيضا قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول، والإنتاج الفلاحي والزراعي . [2]

2- الدعم الحكومي:

تعمل الحكومات وفي إطار تنفيذ برامج السياسة الاقتصادية على تخصيص ميزانيات خاصة بتطوير القطاعات الاقتصادية تحت مبدأ التنويع الإقتصادي ويعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المدعمة بشكل كبير بهدف تحقيق الأمن الغذائي وهو الهدف الأول المنشود من هذا القطاع.

- **ويعرف الدعم الحكومي** :على أنه المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال أجهزة مالية وبرامج مخططة لتشجيع الفلاحين على الاستثمار وتتحدد قيمة هذه المساهمات على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبة المالية للمشروع .
- وهي مؤسسات حكومية تشكل جزءا من الجهاز الإداري للدولة تتولى الحكومة الإنفاق عليها وتوفير الأموال اللازمة لها من الموازنة العامة للدولة ويعهد لهذه المؤسسات بمهمة تزويد المزارعين بالقروض إما كمهمة واحدة أو كوحدات من المهمات الأخرى وضمن برنامج تنموي معين، وقد يعهد إلى مؤسسة معينة بمهمة صرف القرض نقدا أو عينا في حين تتولى مؤسسة أخرى تحصيل تلك القروض نقدا أو عينا كذلك،[3]

---

[1] حمزة محمود الزبيري، "**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"،الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002 ،ص181.

[2] فضيلة بوطورة، ومريم زغلامي " **آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر**"– دراسة حالة ولاية تبسة , مجلة دورية محكمة ,جامعة زيان عاشور, جوان 2017 , العدد 07 ,ص 52

[3] عبد الوهاب صخري , حسيبة معاش "**التمويل التأجيري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**" دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والأفاق, يومي11و12. 2021,ص131

كما استفادت كل الولايات من البرامج التمويلية الموجهة للقطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبر مختلف القنوات التمويلية المنشأة لذات الغرض كالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) والصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاح (FNDIA) والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) .كما عملت مديريات المصالح الفلاحية في كل ولاية على تسيير مختلف صناديق الدعم، الأمر الذي يؤكد دعم الدولة للقطاع الفلاحي من خلال توفير التمويل اللازم للعمليات الاستثمارية الفلاحية. [1]

الفرع الثاني : أهداف التمويل الفلاحي وأهميته

لتمويل الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها و هو في الغالب يكون ائتمان قصير أو متوسط الأجل و قليل منه مخصص للأجل الطويل و يكون الهدف منه تمويل المحصول و الإنتاج الفلاحي الجاري و الأبنية و التجمعات و يؤدي إلي زيادة الإنتاج الفلاحي و النهوض بالتنمية الفلاحية، كما يمكن أن يؤدي في حالة حسن استخدامه إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين و زيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني و التقليل من درجة التبعية الغذائية و التخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.

أولا : أهداف التمويل الفلاحي :

لتحديد الأهداف المرجوة في القطاع الفلاحي والزراعي لابد من وضع استراتيجية شاملة وكاملة تأخذ بعين الاعتبار التعرف على المحددات والعراقيل التي تتفاعل مع بعضها مكونة المناخ المحدد لتنمية الزراعة، إذ إن عدم تحديد تلك المحددات والعراقيل والتعرف عليه قد يدفع إلى صياغة واقعية من خلال تحديد أهداف وآليات لا تتماشى مع الواقع الفعلي لظروف الزراعية الجزائرية الحالية. [2]

ومن بين أهداف التمويل الفلاحي نجد :[3]

- تقديم تمويل ميسر للفلاحين.
- التركيز على المساهمة في تفعيل مهام القطاع الفلاحي والقدرة على مواجهة الظروف الإقتصادية .
- تحقيق الأمن الغذائي عن طريق دعمها بالأموال اللازمة.

---

1 فضيلة بوطورة, نوفل سمايلي, العيد فراحتية, مرجع سبق ذكره, ص 836 .

2 اسماعيل عرباجي **"اقتصاد وتسيير المؤسسة "** طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة رغاية – الجزائر 2013, ص 314.

3 لعربي مريم , سارة ناسو **"انعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "**وكالة ادرار مذكرة نيل شهادة الماستر قسم علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية تخصص مالية وبنوك(20016-2017) ص 12 .

- المحافظة على حجم النشاط الفلاحي ورفع الكفاءة الإنتاجية في إستخدام الموارد الفلاحية المتاحة.
- توفير مصدر دخل مناسب للفلاح يجعل منه استغلال أمثل وتسيير حسن من أجل تحقيق إنتاج وفير.
- زيادة المساهمة أكثر في تحقيق التوازن وتحمل أعباء التنمية.
- تحقيق الأمن الغذائي عن طريق دعمها بالأموال .

ويقوم علم الإقتصاد الزراعي بعدة أهداف يرغب أي مجتمع بتحقيقها وهي في مجملها أهداف اقتصادية بحتة يمكن إيجاز هذه الأهداف في النقاط التالية :[1]

- **تحقيق الكفاءة الفنية أو الكفاءة الإنتاجية:** وهي تعني إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات في القطاع الزراعي باستخدام ما هو متوفر من عناصر الإنتاج.
- **تحقيق الكفاءة الاقتصادية أو الكفاءة التوزيعية:** وهي تعني إنتاج السلع والخدمات الزراعية بالكميات التي يتطلبها المجتمع .
- **النمو الاقتصادي:** وهو يمثل زيادة كمية السلع والخدمات الزراعية التي يمكن للمجتمع أن ينتجها مع مرور الزمن.
- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** وهو يعني السيطرة على أسعار سلع والخدمات الزراعية أي ثبات هذه الأسعار وعدم تقلبها بما يضمن عدم تأثر دخول أفراد المجتمع بطريقة غير مرغوبة مما يضعف القوة الشرائية للنقود مثلا.
- **تحقيق العدالة:** وهي تعني توزيع الدخل أو الناتج القومي بين أفراد المجتمع.

ثانيا :أهمية التمويل الفلاحي

تتجسد أهمية التمويل من خلال إستثمارات الخطة التمويلية إذا إن الموارد التمويلية تتحدد من خلال مستوى الزيادة المستهدفة في الناتج الوطني والمستوى العام للإنتاجية الحدية لرأس المال وتطور أسعار عناصر ومستلزمات إنتاج السلع وخدمات الإستثمار خلال فترة التنفيذ , وبالتالي فان التمويل يوفر الموارد والأموال اللازمة لإنفاقها على الإستثمارات وزيادة الناتج الوطني وتحسين مستوى معيشة الأفراد. [2]

---

[1] علي جدوع الشرفات" **مبادئ الاقتصاد الزراعي** "دار زهران لنشر والتوزيع, طبعة 2006 , ص 27,

1 عبد اللطيف مصطفى " **تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الاسوق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 2007-2008 , ص 77

وعليه يعتبر التمويل عنصرا جوهريا في الدعم الفلاحي لنهوض بالفلاحة كما وكيفا ، ولا تقتصر مهمة التمويل على رفع العبء عن كاهل الفلاح فحسب . بل يساعد على التعجيل بتطبيق التكنولوجيا الحديثة ؛ ويؤدي بالتالي إلى تنمية المجتمع الريفي , سواء بزيادة الدخول أو نقل المجتمع الريفي من التخلف إلى طريق التقدم، أو بتحويل الفلاحة إلى الإنتاج الكبير بدلا من الإنتاج للاستهلاك الأسري .

وتأتي أهمية التمويل الفلاحي من خلال المكانة التي يحتلها في القطاع الفلاحي وذلك لاعتباره المحرك الأساسي للإستثمارات الفلاحية ,كما أنه يعد أحد تحدياته ومعوقات تطوره ونموه لدى معظم الدول وخاصة الدول النامية وتختلف أهمية التمويل من دولة إلى أخرى وهذا حسب المرحلة الاقتصادية التي تعيشها وأيضا حسب مكانة القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

كما يساعد التمويل الفلاحي في زيادة القدرة على مواجهة الظروف الإقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا وأخرى متعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المنتظرة وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف وإتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل والاستثمار. [1]

ويمثل النشاط الزراعي أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لمعظم السكان في العديد من الدول النامية كون غالبية كبيرة من سكان هذه الدول تعمل بالزراعة وتعتمد عليها في معيشتها وعادة ما توصف معظم المجتمعات في تلك الدول على أنها مجتمعات زراعية ليس لأن معظم القوى العاملة فيها تعمل بالزراعة فحسب بل أيضا لأن الزراعة تعتبر طريقة حياة لمعظم السكان في العديد من هده الدول .[2]

كم تعتبر الزراعة من الأنشطة التي تساهم في الناتج المحلي في معظم دول العالم وبالتالي فإنها تؤثر على نمو إجمالي الناتج المحلي وتتفاوت نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى إجمالي الناتج من دولة إلى أخرى .[3]

ويحتل القطاع الزراعي بشقيه الإنتاج النباتي والحيواني أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول في العالم من خلال مساهمته في: [4]

---

[1] عائشة حريتي " **نظام التمويل في الجزائر** "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسة . المجلد:57 ،العدد:05 ،السنة ،2020، 475

[2] محمود حسن حسني "**محاضرات في التنمية الاقتصادية** "مكتبة عين الشمس, القاهرة 2001, ص 295.

[3] د محمد على حازم المقبلي "**سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية** "دار غيداء لنشر والتوزيع الطبعة الاولى 2012, الاردن, ص 85

[4] علي جدوع الشرفات , مرجع سبق ذكره, ص 28-29 .

- يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من منتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع.
- يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة للقطاعات الإقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي أو قطاع الخدمات.
- يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم القطاع ككل .
- يستغل القطاع الزراعي بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الإستغلال بكفاءة عالية لا توجد في قطاعات أخرى.

وعليه انطلاقا مما سبق فإن أهمية السياسات الزراعية تكمن في مسؤوليتها عن تحقيق **هدفين أساسين** هما:

أ- تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى بمعنى تحقيق أعلى دخل زراعي وطني ممكن من الموارد المستخدمة أو تحقيق نفس مستوى الدخل من إستخدام أقل الموارد وينطوي هذا الهدف على ترشيد إستخدام الموارد أعلى يمكن تقليل الفقد الاقتصادي في إستغلالها أقل قدر ممكن .

ب- تحقيق توزيع أنسب ممكن للدخل والثروة داخل القطاع الزراعي من جهة وبين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الإقتصادية من جهة أخرى.[1]

الفرع الثالث : أشكال القروض الممنوحة في القطاع الفلاحي

تختلف القروض من حيث النشاط الذي يتم تمويله وترجع أهمية تحديد أشكال وأنواع القروض التي يمكن أن يمنحها إلى الإرتباط الوثيق بين نوع القرض لكل من طبيعة نشاط المقترض وطبيعة نشاط البنك وقد يكون مقيدا كليا أو جزئيا بمنح القروض للمشروعات الزراعية وتأخذ هذه القروض عدة **أشكال** هي :

أولا: أشكال القروض حسب النشاط الممول

1. **قروض إنتاجية:** وهي تلك القروض التي تقدمها الدولة والمؤسسات المالية والمصرفية والهدف منها تمويل النشاط استثماري والإنتاجي خاصة. [2]
2. **قروض استهلاكية:** يقصد بها تلك القروض التي تقدم للأفراد بغرض تمويل مشاريعهم وذلك بهدف تشجيع الاستهلاك وعادة ما يتم سداد هذه القروض على دفعات شهرية. [3]

---

[1] عاطف الزغبي" **مبادئ التسويق الزراعي**" دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2006 , ص 178.

[2] عبد الحق بوعتروس " **الوجيز في البنوك التجارية** " عمليات تقنيات وتطبيقات الجزائر ص 39

[3] – محمد مصطفى الشهوري "**إدارة البنوك التجارية** "دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى مصر جامعة الإسكندرية ,ص152,

ثانيا: أشكال القروض حسب الغرض

1. **قروض زراعية:** يقصد بها تلك القروض الممنوحة للمزارعين لتمويل أنشطتهم الفلاحية وما يرتبط بها وعادة ما تكون هذه القروض من النوع الذي يستحق خلال العام .
2. **قروض العقارية:** يقصد بها تلك القروض التي تستخدم في تمويل مباني قائمة بالفعل أو في تمويل إنشاء مباني جديدة وقد يمتد تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين سنة يسدد خلالها القرض على أقساط أو يسدد دفعة واحدة.
3. **قروض الاستغلال:** وهي تلك القروض المخصصة لتمويل الجانب الإستغلالي للمؤسسة والتي تكون موجهة للنشاطات الصغيرة أو المتوسطة والتي تستهلك بسرعة أثناء عملية الإنتاج .
4. **قروض الاستثمار:** وهي تلك القروض المقدمة لتمويل الأصول الثابتة في المؤسسة وتمويل إستثماراتها الشيء الذي يتطلب تواجد هذه الأموال لمدة قد تكون طويلة تحت تصرف المؤسسة لكي تنسجم وطبيعة الأصول الممولة وهو ضروري سواء للتحديث أو التطوير أو الإستبدال أو الإحلال أو التوسع أو الصيانة وهذه الأمور تعتبر هامة بالنسبة للمستثمر الصغير لأن عليها تتوقف طاقته الإنتاجية ومستوى إنتاجيته وقدرته التنافسية.

ثالثا: أشكال القروض حسب المدة (آجال)

1. **قروض قصيرة الأجل:** وهي تلك القروض الموجهة للمزارعين لتمويل محاصيلهم الزراعية وتكون مدتها قصيرة والتي لا تتجاوز في العادة مدة سنة.
2. **قروض متوسطة الأجل:** وهي تمتد من 3 إلى 5 سنوات تقريبا وهي تلك القروض التي تمنح للمزارعين والمخصصة لتمويل مشروعات التي تعطي إنتاجا مثل تربية المائية، الدواجن.....الخ.
3. **قروض طويلة الأجل:** وهي تلك القروض المخصصة لتمويل الاستثمارات مثل إستصلاح الأرضي وتحسين طرق الري وتتراوح مدتها من 5 إلى 10 سنوات أو أكثر. [1]

رابعا: أشكال القروض حسب نوع الضمانات

1. **قروض غير مضمونة:** هي القروض التي تكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.

[1] مصطفي رشدي "**شيخه الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات**" دار الجامعة الجديدة للنشر مصر 1998, ص 260,

2. **قروض مضمونة بأموال منقولة وقروض مضمونة بأموال غير منقولة** : فالأولى خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل والجرارات والحيوانات أو بعض الأجهزة الكهربائية ....الخ ،أما القروض المضمونة بأموال غير منقولة، هي القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات مما يدعو إلى تسمية هذه القروض بالقروض العقارية. [1]

المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي للقرض الرفيق

يعتبر القرض الفلاحي من أهم مصادر التمويلات الفلاحية التي تهدف إلى تطوير هذا القطاع الحيوي، حيث يلعب دورا هام في النهوض به ومن بين هذه القروض نجد القرض الرفيق .

الفرع الأول: ماهية القرض الرفيق

من أجل دعم مقومات التجديد الإقتصادي الريفي والفلاحي وبناء على التدابير التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2008 , قررت الحكومة ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بعث منتج بنكي جديد تحت إسم قرض الرفيق، دخل حيز التنفيذ يوم 10 أوت 2008.[2]

أولا: مفهوم القرض الرفيق

القرض الرفيق هو قرض إستغلالي موسمي مدعم كليا من طرف الدولة يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية لصالح الفلاحين باختلاف نشاطاتهم (مزارعون، مربي المواشي) إما بصفة فردية أو جماعية على شكل تعاونيات أو جمعيات وهو قرض قصير الأجل يصل حتى 40 مليون سنتيم عن كل هكتار من أجل دعم مختلف مقومات تجديد الإقتصاد الفلاحي والريفي .[3]

مدته سنة واحدة – موسم فلاحي واحد – يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية تم المصادقة عليه في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008 بالأمر 02/08 بتاريخ 24 جويلية 2008. [4]

هو قرض يجمع في خصائصه بين مميزات القرض الموسمي وقروض الإستغلال والقرض الفدرالي مدته سنة واحدة وفي سنة 2011 مدد إلى سنتين تمنحه بنوك متعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مع الاستفادة من إعفاء

---

[1] عائشة حريتي , مرجع سبق ذكره , ص 459 .

[2] وليد حمدي باشا" **دور السياسة الائتمانية في التمويل القطاع الفلاحي الجزائري**" 2010/2000 دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد التنمية ,جامعة الحاج لخضر باتنة 2014 ص 120 .

[3] سليمة غرزي "**دور القرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي دراسة عينة من الفلاحين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية**" مجلة المقريزي للدارسات الاقتصادية والمالية جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت ,الجزائر ,2022 ص **330,**

[4] الامر رقم 08/02 بتاريخ 2008/07/24, المتعلق بقانون المالية التكميلي,

كلي للفوائد (نسبة الفائدة % 0) وزارة تتكفل به وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مع صندوق الإنتاج الذي أنشأ بالموازاة مع إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي (FNRPA) .[1]

ثانيا: خصائص القرض الرفيق: ومن بين خصائص هذا القرض

- هو قرض لمدة سنتين .
- تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري التغطية الكاملة لفائدة.
- أي مستفيد من القرض الرفيق يسدد ما بين 6 إلى 24 شهر يستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة وكذلك يستفيد من قرض أخر بنفس الصيغة للفترة الموالية.
- أي مستفيد من قرض الرفيق ولا يسدد في مدة سنتين يفقد حق تسديد دفع الفائدة من قبل وزارة الفلاحة والصيد البحري ويفقد حق الإستفادة من قرض أخر.[2]

ثالثا: أنواع القرض الرفيق: ويشمل هذا القرض على نوعان: القرض الموسمي والقرض الفيدرالي

- **القرض الموسمي**

هو الذي يساعد المستفيدين على أن يحصلوا على المدخلات اللازمة والتي تتعلق بالنشاط الذي يقومون به سواء كان هذا النشاط الحصول على الأسمدة أو المبيدات أو الشتلات أو البذور، والحصول على الكميات اللازمة من الأعلاف حتى يتمكنوا من تربية الحيوانات الخاصة بهم، بالإضافة إلى جميع الوسائل التي يستخدمها المزارعين في عملية الربح والمنتجات الخاصة بالأدوية البيطرية، كما أن هذا القرض يساعد تخزين المنتجات الفلاحية للحصول عليها وإستهلاكها في الفترات اللاحقة، بالإضافة إلى عملية الزراعة والحصاد[3]

- **القرض الفيدرالي**

هو الموجه إلى المتعاملين الإقتصاديين وجميع الشركات الاقتصادية التي تتمكن من المشاركة في الكثير من الأنشطة ، وأهمها صناعة صلصة الطماطم و تجارة الحبوب، ومنتجات الألبان وإنتاج البطاطس، بالإضافة إلى الوحدات التي يتم من خلالها تصنيع الكثير من أنواع المعجنات مثل المعكرونة ، بالإضافة إلى خدمات تغليف والتصدير للتمر، كما أن هناك بعض الفئات من الأفراد يقومون بإنتاج زيت الزيتون أو العسل الطبيعي، وإنتاج المنتجات المحلية بالإضافة إلى من يقومون بإنشاء مراكز التسمين، والوحدات، كما يساهم هذا القرض في زيادة عمليات القيام

[1] وليد حمدي باشا , مرجع سبق ذكره, ص 120,

[2] https : www.madr.gov.dz

[3] https : www.zyadda .com

بنقل الأجنة أو التلقيح الصناعي، وذبح الطيور وأهمها الدواجن وتقطيعها، وتسويق جميع المنتجات الزراعية، والعمل على القيام بعمليات التخزين والتعبئة، بالإضافة إلى إنتاج وتوزيع جميع الأدوات التي يعتمد عليها المزارعين مثل البيوت البلاستيكية وأدوات الري. وتعد شروط الحصول على القرض الميسر حيت أنها تتطلب الضمانات التالية:

- ✓ القيام بتامين على القرض مع منح التصرف في التأمين البنك.
- ✓ رهن الإستثمارات بما في ذلك المعدات والتجهيزات المراد اقتناءها.
- ✓ تقديم ضمانات شخصية في حالة القروض الموجهة للتعاونيات من طرف أعضاء الجمعية. [1]

الفرع الثاني: مجالات القرض الرفيق والمستفيدين منه

قامت الدولة بطرح القرض الرفيق لمساعدة الفلاحين على حل مشاكلهم الفلاحية , حيث يعتمد هذا القرض أساسا على توفير المواد الأولية التي يحتاجها الفلاح لذلك حظي هذا القرض بأهمية كبيرة من قبل الفلاحين لتلبية حاجيتهم الزراعية وتسيير أمورهم .

أولا: مجالات القرض الرفيق

يقدم القرض الرفيق عدة تسهيلات في المجال الفلاحي حيث يشغل مجالات كثيرة ويعتبر هذا القرض كأداة لدعم هذه المجالات وتسهيل مختلف عملياتها للوصول إلى النتيجة المبتغاة وتتمثل المجالات التي يغطيها قرض الرفيق فيما يلي [2]:

- إقتناء التجهيزات الضرورية لنشاط الإستغلال الفلاحي مثل (البذور، المشاتل، الأسمدة، مواد صحية نباتية).
- إقتناء الأغذية والأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية (كل الأنواع) ووسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية.
- إقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الفلاحية الواسعة الإستهلاك.
- تقوية قدرات الإستغلال الفلاحي من خلال ما يلي:
  - تحسين نظام الري (تعبئة وكفاءة إستخدام المياه).

[1] لخميسي الواعر" **دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**" دراسة حالة ولايتي ام البواقي و خنشلة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,تخصص دراسات مالية ,(2019), ص 129 .

[2] فضيلة بوطورة, نوفل سمايلي" **مراحل تطبيق إعادة هندسة العمليات** "– دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية – مجلة إدارة الإعمال والدراسات الاقتصادية العدد 06 جامعة تبسة , ص 201 .

- إقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع بالإيجار .
- بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية.
- بناء وإقامة البيوت البلاستيكية المختلفة.
- تهيئة الإسطبلات والحظائر الحيوانية.

ثانيا: المستفيدين من القرض الرفيق :يستفيد من القرض الرفيق كل من :

1. المستثمرات الفلاحية حسب قانون التوجيه الفلاحي .
2. الفلاحين والموالين بصفة فردية وجماعية (تعاونيات, مجموعات, جمعيات).
3. وحدات الخدمات الفلاحية .
4. المستثمرات المنتجة للمواد الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع .
5. الأشخاص المعنويين المدرجين ضمن برنامج التجديد الريفي والفلاحي . [1]

ومن بين دوافع إختياره كآلية لتمويل القطاع الفلاحي :

- جاء ضمن سلسلة من الإصلاحات التي عرفتها السياسة الزراعية المنفذة في الجزائر حيت إتسمت في العقود الثلاثة الماضية بعدم الإستمرارية وشهدت الألفية الجديدة العديد من الإصلاحات التي نشطت القطاع حيث سميت بسياسة الإنعاش الإقتصادي وطبقت هذه السياسة بعدة مخططات بداية من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق القرض الرفيق .
- ومن بين الدوافع لإختيار القرض الرفيق الجانب العقائدي الذي يعتبر مقرر عند الكثير من الفلاحين في عملية الإقتراض خاصة وأن الجزائريين مسلمون والكثير منهم لا يعزفون عن الإقتراض بسبب سعر الفائدة الربوي.
- جاءت سياسة القرض الرفيق نتيجة للواردات الزراعية للدولة التي شهدت إرتفاع ملموس بمعدل سنوي تجاوز 12 % خلال العشرية الأولى من القرن الحالي؛ فمثلا ومع دخول الألفية قفزت الواردات الزراعية من حدود 2.78مليون دولار عام 2000إلى أكثر من 7مليون دولار عام 2008،مرورا ب 4.5مليون عام 2005،وأكثر من 6مليون عام 2007. [2]

---

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية,

[2] علي بلموشي "**التمويل المصغر واشكالية الامن الغذائي في الجزائر القرض الرفيق نموذجا** " مجلة البحوث والدراسات العدد 23 سنة 2017 .ص 297 .

الفرع الثالث: الفرق بين القرض الرفيق والقرض التحدي

في ظل الإهتمام بتنمية القطاع الفلاحي ضمن السياسات الإقتصادية المتعاقبة التي شهدتها الجزائر، عملت الحكومة على إستحداث صيغ جديدة من القروض الفلاحية إلى جانب القروض الكلاسيكية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، من أهمها قرض التحدي والقرض الرفيق موضوع الدراسة

وسنتناول من خلال هدا الفرع إلى نقطتين هما كالتالي:

أولا: مفهوم قرض التحدي

قرض التحدي مخصص للاستثمار وهو حديث النشأة، يمنح من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، يختص الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بتحديد مشاريع الإستثمار، خاصة ما تعلق منها بإنشاء وتجهيز وعصرنه مستثمرات تربية المواشي، تعزيز الطاقات الإنتاجية للمنتجات الفلاحية التي تعاني من نقص وكذلك تكثيف وتحويل وتقييم الإنتاج الفلاحي الذي هو في حاجة للتمويل.

لقد حددت مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قيمة قرض التحدي الخاص بالمشاريع التي حظيت بموافقة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، إذ تقدر قيمة الهكتار بـ 1 مليون دينار أي ما يعادل مليون سنتيم بالنسبة للإستغلالات الجديدة للمستثمرة الفلاحية وتربية المواشي التي لا تتجاوز مساحاتها 10هكتار، و100مليون دينار، أي ما تعادل 10ملايير سنتيم لفائدة المتعاملين الإقتصاديين بالنسبة لمن لا تتعدى مساحة مستثمراتهم 10هكتارات، وهذا بعد حصولهم على موافقة من طرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية, [1] وعليه فإن قرض التحدي له **خصوصيات** و هي:

- أجال التسديد تكون متوسطة المدى إذ تصل إلى 7سنة وأجل التسديد بالنسبة للقرض طويل المدى هي 15سنة.
- إن بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية " بدر" يمكنه أن يحرم المستثمر من الامتيازات المحدد له قانونا في حالة ما إذا تجاوز الآجال المقررة لتسديد القرض أي إذا تجاوز 15سنة.
- كما أن السلطات قد جعلت قرض التحدي الممنوح للمستفدين المستثمرين بدون فوائد خلال السنوات الثلاثة (3) لأولى للمشروع ، ويتم تحديد النسبة المقررة 1 % بداية من العام الرابع،لكن ترفع إلى3 % في

[1] – عائشة حريتي مرجع سبق ذكره , ص 460- 461,

العامين السادس والسابع من مدة المشروع،وفي العام الثامن يكون صاحب المشروع ملزم بدفع الفوائد كغيره من المستفيدون من القرض، وإذا تأخر يحرم من الامتيازات المقررة قانونا. [1]

ثانيا: الفرق بين قرض الرفيق وقرض التحدي

الجدول رقم (01_01): يوضح أهم الفروقات بين قرض الرفيق وقرض التحدي:

قرض الرفيق	قرض التحدي
نوعية التمويل: تمويل الاستثمارات	**نوعية التمويل**: تمويل دورة استغلال
توجهات القرض :قرض موجه للمشاريع الموسمية مثل: شراء البذور, الأسمدة ,الأدوية الزراعية ,شراء التمور المخصصة لتصدير, شراء طماطم المخصصة لتعليب والتصدير .....الخ .	**توجهات القرض** :قرض موجه للمشاريع الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل مثل : اقتناء معدات وأدوات فلاحيه ,حفر بئر, انجاز حوض للسقي, أنابيب سقي ,رش محوري .....الخ.
المدة الزمنية: قصير الأجل من سنة إلى سنتين.	**المدة الزمنية**: طويل, متوسط المدى من 5 سنوات إلى 15 سنة.
الفوائد: صفر (0 %).	**الفوائد** : من سنة الأولى إلى الخامسة (0 %). من السنة السادسة إلى السابعة (1%). من السنة الثامنة إلى التاسعة (3 %).
الحد الأقصى للقرض: على حسب حاجة الاستثمار	**الحد الأقصى للقرض** :100.000.000.00 دج مليون دينار جزائري على كل هكتار مسقي في حالة المشاريع الفلاحية أو تكون الضمانات تغطي على الأقل 100/100 من مبلغ القرض .
نوع الضمانات :عقد إيجار	**نوع الضمانات**: ملكية أو امتياز عقار مركبات اقل من 5 سنوات

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية,

ملاحظة مهمة: القرض بدون فائدة إذا سدد في الآجال المحدد حسب القانون المعمول به في البنك.	**ملاحظة مهمة:** القرض بدون فائدة إذا سدد في الآجال الخمس سنوات الأولى المحددة حسب القانون المعمول به في البنك.

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على وثائق المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الثالث : دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي تحقيقا للتنمية الريفية

يعتبر نجاح القطاع الفلاحي في وقتنا الحالي متعلقا بمدى فعالية وناجعة الجهاز البنكي للدولة ومدى قدرتها على تمويل القطاعات الإقتصادية , فالمهمة الأساسية للجهاز البنكي هو تحقيق التنمية الريفية عن طريق تمويل إنتاجهم الفلاحي .

الفرع الأول : طرق وإجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 بمثابة الحد الفاصل بين أسلوبين من أساليب التسيير المختلفة إختلافا جذريا، بما يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال داخل الاقتصاد الوطني، إذ يمكنه من التحكم في مؤشراته المالية والإقتصادية التي تعطيه حرية إختيار مصادر تمويله ومجالات نشاطه.

تعرف إجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي تحولات عميقة وجذرية، تجسدت من خلال صدور مختلف النصوص القانونية خاصة قانون النقد والقرض والقواعد الوقائية إبتداء من سنة 1991 ففي ظل إلغاء التمويل الأوتوماتيكي أصبح طلب القرض يعتمد على دراسة دقيقة وشاملة، هنا يجب الإعتماد على المعايير التقليدية لمنح القروض في اقتصاد السوق، مثل نسب الملاءة، السيولة، ضمانات التسديد، توزيع المخاطر وتغطية المخاطر، فبدلا من رفض التمويل الذي يمكن أن يفسر بعدم كفاءة البنك التجاري من جهة ومشاركته في إفلاس الوحدات الإنتاجية، يصبح البنك التجاري مجبر على تسيير الخطر الناتج عن التمويل وتغطيته قدر الإمكان بضمانات حقيقية أو شخصية، فالتحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة أدى إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بما يتماشى والظروف الجديدة، حيث تم إدخال الدراسة المالية والإقتصادية للمشاريع قيد التمويل سواء كانت مشاريع إستغلال أو إستثمار، كما اشترط البنك تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة حتى يتمكن من تجنب المخاطر المحتملة، أي أن البنك أدخل عنصر المخاطرة في دراسته لملفات القروض، إذ أن الدولة لم تعد تضمن العمليات البنكية ضد المخاطر المحتملة، وبذلك فقد أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل والتي لم يكن يشترطها البنك في نظام التمويل السابق ومنها:

1. عقد ملكية الأرض أو عقد الإيجار موثق، أو وثيقة انتفاع دائم موثقة أو وثيقة إسناد أو انتماء بالنسبة للمستثمرات الفلاحية.

2. بطاقة تقنية تقييميه للمشروع قيد الطلب التمويلي.

3. فاتورة شكلية أو كشف النفقات.

4. موازنات مالية لثلاث سنوات على الأقل بالنسبة للمشاريع التي تفوق قيمتها 2.000.000 دينار جزائري وجدول حسابات النتائج

5. الضمانات المقترحة (رهن التجهيزات موضع القرض، التأمين على الحياة، التأمين على المباني على ألا يقل مبلغ رأس المال المؤمن عليه عن قيمة القرض الممنوح).[1]

الفرع الثاني : شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر

حتى تكون سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ناجحة وفعالة يجب أن تراعي **الأسس** التالية:[2]

1- لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لإستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض، أما منح القرض دون تهيئة المناخ المناسب فان القروض ستتحول من إستثمار يهدف إلى الإنتاج إلى استثمار لا هدف له .

2- إن إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا)

3- منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية ذلك أن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقتهم على الاقتراض.

4- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض وإستخدامها في الوقت المناسب.

---

[1] بن سمينة دلال , بن سمينة عزيزة مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان" **سياسة التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"- دراسة حالة الجزائر- يومي 21- 22 نوفمبر 2006, ص 11- 12 .

[2] مسعود بن جواد "**دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة** "أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك جامعة الجزائر 2022 ص 75.

5- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه مؤسسات الإقراض ويمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة ،سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي و إدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات.

6- كنتيجة للطبيعة الإحتمالية للإنتاج الفلاحي يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة.

7- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج الى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.

8- يجب إستخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب ألا تتوقف وظيفة البنوك على منح القروض فقط وإنما يجب عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.

9- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد إستلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع .

10- يجب على البنوك التأكد من أن إستخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

11- إلتزام مؤسسات التمويل المالية بعدم حصر القروض الفلاحية للفلاحين فقط، بل تقديم قروض مالية لمختلف الصناعات التي لها أهميتها الخاصة في مجال الفلاحة وهذا لكي يكون للقرض فاعلية في إطار السياسة التنموية،[1]

الفرع الثالث: الصعوبات والمخاطر التي تواجه إنجاح سياسة التمويل الفلاحي

رغم جميع الجهود المبذولة من قبل الدولة والسعي المتواصل إلى تحسين هذا القطاع إلا أنه لا يزال إلى يومنا هذا يعاني من العديد من العراقيل والصعوبات التي أثرت على الإنتاج الفلاحي .

أولا- صعوبات سياسة التمويل الفلاحي

إن القطاع الفلاحي يواجه معوقات ومشاكل أثرت على فعالية سياسة التمويل الفلاحي بصفة عامة والأمن الغذائي بصفة خاصة ومن بين هذه الصعوبات نذكر منها :

[1] علي بودلال " **القطاع الفلاحي العمومي والمشاكل اليومية** " رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية والتسيير ,جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان 2000 , ص 58.

1. **مشكل العقار** : فعدم وضوح الإطار القانوني للعقار الفلاحي يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الزراعي و أن تسوية العقار الفلاحي يعد من أكبر العوائق التي تتعرض لها أية عملية تنموية تقدم عليها الدولة ولقد حاولت هذه الأخيرة عن طريق وزارة الفلاحة منذ أن تمت الموافقة على مشروع الدعم الفلاحي أن تضع بعض الشروط للتحكم في عملية إستفادة الفلاحين من برنامج الدعم الفلاحي حيث اشترطت ضرورة تقديم عقد الملكية للأرض المستغلة و المعنية بالبرنامج و قد كان الأمر سهلا في بعض الولايات دون باقي ولايات الوطن حيث يغلب الطابع العرفي للملكية العقارية .[1]
2. العلاقة مع المحيط المالي للمستثمرات وبالأخص العلاقة مع المنظومة البنكية التي تطلب ضمانات للقروض ، إلا أن أخر النظام الذي طبق في مجال التنظيم العقار الفلاحي والذي تحول بموجبه حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز بإمكانه حل جزئيا إشكالية العقار بحيث أن حق الإمتياز يمكن رهنه للمؤسسة المالية كضمان للحصول على قروض.[2]
3. التنمية المخططة وغير المتوازية التي أعطت الأولوية للتصنيع على حساب الفلاحة.
4. عدم وفرة عوامل الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبة في الوقت المحدد وتأخر تسليم البذور في الوقت المحدد.
5. التغيرات الهيكلية العديدة التي عان منها قطاع الفلاحة .
6. ضعف تمويل البحث العلمي في القطاع الفلاحي ، وقلة الإتصال والإرتباط بين مؤسسات البحث والإرشاد الفلاحي .[3]
7. ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لإستعمال الأملاك العقارية المعينة بالإستصلاح عن طريق الإمتياز .
8. إرتفاع تكاليف الأستثمار بسبب إرتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي (آلات, أسمدة بذور, أعلاف.....الخ) .
9. صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات الكافية،[1]

---

[1] اسماعيل عرباجي **"اقتصاد وتسيير المؤسسة"** المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ,الجزائر ,الطبعة الثالثة 2013, ص 321,

[2] الملتقى وطني حول" تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة البليدة . يومي 27و28 نوفمبر 2017 .

[3] عمر مشري **"دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية"** دراسة حالة مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية, تخصص مالية وبنوك ادرار 2016-2017 , ص 77.

ثانيا – المخاطر التي تواجه سياسة التمويل الفلاحي : يواجه التمويل الفلاحي جملة من المخاطر نذكر منها:

- تأثير العوامل الجوية (البرودة، الحرارة، السيول) والبيولوجية (الآفات ، الحشرات ، الأمراض) على المحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر الشيء الذي ينعكس على الفلاحين بالخسائر وتعرض القرض لعدة مخاطر من بينها خسارة الفلاحين وهو ما يزيد من أعباء إقتراضهم للأموال .
- طول الدورة الإنتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعي إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة.
- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية وقانون تناقص الغلة.
- عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض.
- وجود إختلالات في السياسة الائتمانية للبنك وعدم تلاؤمها مع طبيعة القطاع الفلاحي[2] .

وقد يلجأ صاحب العجز التمويلي إما للمؤسسات غير الإقراضية وهي المؤسسات والهيئات التي تمارس مهام الوساطة المالية على غرار التمويل الحكومي في شكل دعم مباشر أو في شكل تسهيلات جبائية أو ضريبية أو جمركية ، يضاف له التمويل المتأتي من التجار والسماسرة التي تقدم القروض للفلاحين لأغراض إنتاجية على محاصيلهم دون إستكمال الإجراءات القانونية

و تتميز عمليات الإنتاج في القطاع الزراعي بارتفاع نسبة المخاطرة فيها أثناء الإنتاج و عدم اليقين في نتائج هذا الإنتاج وهناك فرق بين المخاطرة و عدم اليقين أو اللايقين فالمخاطرة تعني أن المزارع يعي تماما نتائج قراره و يعرف مسبقا الإحتمالات التي ستؤدي إليها عملية الإنتاج التي يتبناها مع ذالك فهو يقدم على هذه المخاطرة أما في حالة اللايقين فان المزارع لا يعرف نتائج إحتمالات العملية الإنتاجية مطلقا ولا الظروف التي قد تحيط بها ,أي انه على درجة كبيرة من عدم اليقين من نشاطه الإنتاجي الذي يقوم به بسبب عدم معرفته بما قد يواجهه من ظروف أثناء الإنتاج مثل تقلبات الظروف الجوية و الآفات الزراعية و العوامل المتعلقة بمدخلات الإنتاج و حالات السوق و السياسات الحكومية وغير ذالك من الظروف وعلى الرغم من وجود الإختلاف بين المخاطرة و اللايقين فان كل منهما قد يؤدي إلى تكبيد المزارع خسائر كبيرة لذا لم يتم الإلتفات لهما و إذا لم تتوفر الوسائل الكفيلة بتقليل

---

[1] فوزية غربي "**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتعبئة**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد ,جامعة منتوري قسنطينة 2008 ص 28,

1-فضيلة بوطورة , نوفل سمايلي, العيد فراحتية, مرجع سبق ذكره, ص 835 .

الآثار السلبية لكل منهما للوصول إلى الهدف الرئيسي من عملية الإنتاج الزراعي بالنسبة للمزارع ألا وهو تعظيم الربح .[1]

الفرع الرابع: مفهوم التنمية الريفية

تعتبر التنمية الريفية جزء لا يتجزأ من خطط التنموية الشاملة في الجزائر نظرا لإن المجتمع الريفي يحتل تقريبا نصف السكان وأن معظم عمليات التنمية أهدافها إقتصادية بحتة وتحقق نموا إقتصاديا بناءا .

أولا: تعريف التنمية الريفية

- **تعرف التنمية الريفية** "بأنها تحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان ذوي الدخل المحدود المقيمين في المناطق الريفية مع الإستمرار وديمومة تلك العملية"، حيث تطلق التنمية الريفية على سلسلة من التغيرات الكمية التي تحدث في مجتمع ريفي معلوم والتي تعطي مع الوقت إرتفاعا في مستوى المعيشي وفي نوعية الحياة حيث أن التنمية الريفية تهدف إلى تحقيق نمو شامل لفائدة جميع مكونات العالم الريفي وذلك من خلال تعبئة وتفعيل المستغلات الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة فضل عن الأنشطة غير الفلاحية ويتوخى هذا التوجه توفير أكبر عدد من فرص العمل لفائدة الشباب وتحسين مستوى دخل السكان وتكمن أهمية هذا الإختيار في الدور الحالي الذي تلعبه على مستوى توفير الأمن الغذائي .[2]
- وقدم **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تعريفا للتنمية الريفية** على أنها: "عملية تحسين الفرص والرفاهة للسكان الريفيين، وهي عملية تغير يطرأ على خصائص المجتمعات الريفية، بالإضافة إلى التنمية الزراعية، فإنها تنطوي على التنمية البشرية وعلى أهداف إجتماعية وبيئية، ولا تنحصر على الأهداف الإقتصادية فقط، ولذلك تشمل الصحة، التعليم والخدمات الإجتماعية الأخرى، كما أنها تستخدم نهجا متعدد القطاعات لتعزيز الزراعة، وإستخراج المعادن، وتنشيط السياحة والترفيه والصناعات التحويلية المتخصصة .[3]
- ويرى آخرون أن مفهوم التنمية الريفية يتجاوز النهوض بالقطاع الفلاحي ليشمل قطاعات إقتصادية لها صلة بالزراعة، بل أنه في رأي البعض يتضمن تنمية الإنسان والموارد الطبيعية في آن واحد.

ثانيا: أهداف التنمية الريفية

---

1 – علي جدوع الشرفات مرجع سبق ذكره .ص 37.

2 – حبيب الله جعيجع "**تقييم اداء سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر**" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير, تخصص إدارة بنكية , جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج ,السنة الجامعية 2022- 2023 , ص 77 .

3 –.فوزي بن عبد الحق" **دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية**" مجلة ابحات ودراسات التنمية, المجلد 04 , العدد 02 , جوان 2018 ، ص 113

إن التنمية الريفية لا تقتصر بالأساس على التنمية الفلاحية بل ترتبط كذلك بالحياة الإجتماعية والأنشطة الأخرى في المجال الريفي. إذن فالتنمية الريفية تعتمد بالأساس على الإمكانيات والفرص الخاصة بالمجال الريفي وتتجلى أهدافها في :[1]

- مكافحة الفقر والتهميش والإقصاء.
- تحفيز التشغيل وتكافؤ الفرص بتنويع الأنشطة الاقتصادية.
- الإستجابة للمتطلبات المتنامية بخصوص النوعية والصحة والأمن والنمو الشخصي والتسلية وزيادة رفاهية السكان في المناطق الريفية.
- المساهمة بشكل فعال في سياسات التهيئة الريفية بما يسمح بتقليص الفوارق وبترقي حكم محلي رشيد.
- إن الأقاليم الفلاحية التنافسية إحتمالا تستدعي أعمالا منتظمة لتدعيم الإنتاج وتكثيفه.
- الإستفادة من كافة الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تساهم في توفير العديد من الموارد الطبيعية الداعمة للتنمية.
- المساهمة في توفير الدعم الإقتصادي للريف، والذي يساعد على التقليل من إنتشار الفقر بين السكان.
- العمل على توفير المؤسسات التعليمية العامة في المناطق الريفية، والتي تساعد على القضاء على الأمية.

_ تثبيت سكان ومكافحة النزوح الريفي، بخلق فرص العمل وتحسين خدمات التعليم والصحة، النقل والمواصلات، الماء والكهرباء والسكن، التهيئة القروية والجبلية. [2]

_ تنوير النشاطات والمحاصيل الزراعية، وتثمين الثروة الحيوانية.

- تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
- تطوير ورفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية والزراعية الريفية.

ثالثا: أسس التنمية الريفية :

يعتمد نجاح التنمية الريفية في تحقيق أهدافها على وجود مجموعة من الأسس الأساسية وهي: [3]

---

1 - رشيد بومعالي " **إشكالية التنمية الريفية في الجزائر بين البرامج السياسية والواقع الاجتماعي** "أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الريفي , جامعة لجزائر ,السنة الجامعية(2014- 2015) , ص 30-31 .

2 فوزي بن عبد الحق, مرجع سبق ذكره, ص 152.

3 حبيب الله جعيجع , مرجع سبق ذكره , ص 8,

- الإهتمام بالتعليم والصحة: وخصوصا للأطفال مما يساهم أيضا في القضاء على سوء التغذية والتقليل من إنتشار الأمراض والإهتمام بالنظافة الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق التوازن الإجتماعي.
- الإتفاق على سياسات ثابتة قائمة على إختيار الموظفين وتدريبهم وتعبئة الموارد المحلية والقومية وتنظيم أعمال البحوث والتجارب والتقويم.
- الإعتماد على مساهمة النساء والشباب في مشروعات النهوض بالمجتمع المحلي لتدعيم تلك البرامج وإتساع قواعدها.
- يجب أن تتماشي البرامج القائمة مع الحاجات الأساسية للمجتمع، ومن الواجب من مشروعات هو النهوض بالمجتمع نبدأ بالمشروعات بعد أن يشعر الأهالي بحاجاتهم إليها ويتجاوبون مع البرامج .
- مراقبة توزيع الدخل وذلك بطريقة عادلة بين أفراد العاملين في المجتمع الريفي.
- تعزيز مشاركة سكان الريف في اتخاذ القرارات السياسية من خلال وجود تمثيل سياسي لهم في البرلمان.
- تطبيق مجموعة من الدراسات والتي تعتمد على الزيارات الميدانية، والقوائم الإحصائية التي توفر معلومات دقيقة حول أعداد السكان، ونسبة العمالة والبطالة، والتعليم والصحة.

رابعا: معوقات التنمية الريفية:

لا شك أن إحداث التنمية الريفية ليس بالأمر الهين أو السهل حيث تكتنفه الكثير من الصعاب والمشاكل التي يرجع بعضها إلى القوى الإقتصادية بينما يرجع البعض الآخر إلى القوى السياسية والثقافية والإجتماعية ومن بين هذه **المعوقات** نجد:[1]

- زيادة عدد السكان عن القدرة الإنتاجية.
- انخفاض نصيب الفرد في الريف من السلع والخدمات.
- **الفقر**: يعتبر الفقر واحد من أهم معوقات التنمية الإقتصادية للمجتمعات المتخلفة، إذ يعتبر أن السبب الرئيسي لإنخفاض في الدخل في الدول النامية هو فقرها ويعاني الريفيون بل ونسبة كبيرة منهم.
- الإفتقار للمشاريع التنموية.
- نقص الإستقرار السياسي.
- ضعف المشاركة الشعبية في البرامج التنموية.

[1] جيرة عمرون "**واقع التنمية الريفية في الجزائر**" مجلة اقتصادية , العدد 08 , المجلد 02 , جوان 2017 , ص81 .

- الأمية وضعف المستوى التعليمي.
- تضارب علاقات الأحزاب والسياسات الداخلية.
- الهجرة .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع مذكرتنا ،ومحاولة التعرف على موقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات المعتمد عليها من أجل تحليلها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة بالغة العربية:

1. دراسة بن حركات عائشة (2014-2015)

هدفت هذه الدراسة إلي تعريف قرض الرفيق لأنه يعتبر احد قروض الاستغلال و كذلك الأفاق الاستراتيجية للقرض وتطويره في الجزائر و مساهمة القطاعات الاستراتيجية الحساسة التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تلبية الاحتياجات الغذائية ,كما أولى أهمية للفلاحة في الاقتصاد الوطني لان هذه الأخيرة تعتبر نشاط إنتاجيا تعمل على دفع العجلة الاقتصادية ككل إما فيما يخص المنهج المتبع فقد اتبعت المنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري كم قامت في الدراسة الميدانية بإتباع المنهج التحليلي بتطرق إلى دراسة عينة من الفلاحين وذلك باستعمال الاستبيان ؛ حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- التعامل بالقرض كان له تأثير على كافة المحور الخاص للاستفادة من القرض حيث كانت اتجاهات العينة.
- يساعد القرض الرفيق في حل مشكلة التمويل للفلاح وهذا ما تأكد لنا من خلال الدراسة حيث انه يلبي الاحتياجات المالية.
- كانت معظم أجوبة العينة تدل على تطور القرض الرفيق في الجزائر وهذا لأهميته في القطاع الفلاحي. [1]

2. دراسة عز الدين سمير (2011- 2012)

تهدف هده الدراسة إلى معرفة ما هي أثار عملية مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر , والتي تكمن أهميتها في علاقتها مع بقية القطاعات ولها فعالية من خلال السياسات الزراعية وهذا للوصول إلى أفضل إنتاج وضمان واستمراره، وهذا بالاعتماد على عرض وتحليل الوقائع والإحداث الاقتصادية حيث اتبع في دراسة

[1] عائشة بن حركات " **القرض الرفيق وافاق تطويره في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بورقلة**" مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك جامعة ورقلة (2014 – 2015).

الموضوع المنهج التحليلي، أما فيما يخص الدراسة التطبيقية اعتمد على المنهج الوصفي الإحصائي لدراسة وتحليل الجداول والبيانات والإحصائيات المتاحة حول القطاع الفلاحي. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- نتيجة لأغلب السياسات المتعاقبة التي لم تول العناية اللازمة للقطاع الزراعي، فقد تراجع دور هدا القطاع في مدى مساهمته في التنمية، ورغم أهمية هدا القطاع فان القصور الذي اتسم به دوره يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي رغم وجود إرادة لتفعيل دور هذا القطاع خاصة في السنوات الأخيرة.
- عرفت الجزائر سياسات مختلفة تماشيا مع المراحل التاريخية التي مرت بها ظروف كل مرحلة، أما بخصوص السياسات الأخيرة في القطاع الفلاحي والمتمثلة في البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي، فقد قدما دفعا قويا للقطاع لكن ذلك ليس المستوى المطلوب. [1]

3. دراسة بن جواد مسعود (2022)

هدفت هده الدراسة إلى التعرف بصفة أدق على مدى كفاءة وملائمة صيغ التمويل البنكية في تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر وكذا معرفة مدى مساهمة الاستثمار الفلاحي في التنمية الفلاحية والمحلية بولاية ميلة بالإضافة إلى تقييم البرامج التنموية المقامة من قبل الدولة، حيث تم إستخدام المنهج الاستقرائي كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظواهر وتحليل المعطيات والبيانات وتقدير النموذج المفسر للعلاقة بين التمويل البنكي الفلاحي وتطور الإنتاج الفلاحي كمؤشر للتنمية الفلاحية والمحلية . ومن بين النتائج المتوصل إليها نجد:

- أن التمويل الفلاحي بقنواته المختلفة البنكية والغير بنكية تسمح بتحفيز الإستثمار الفلاحي وخلق مشروعات إستثمارية جيدة تساهم في زيادة الإنتاج الفلاحي، عن طريق إستغلال مساحة أكبر من الأراضي الزراعية وبالتالي زيادة العمالة في القطاع الفلاحي .
- تسمح القروض الفلاحية المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بزيادة الإنتاج الفلاحي وبالتالي رفع معدلات التنمية الفلاحية والمحلية كون أن ولاية ميلة هي ولاية فلاحيه بالدرجة الأولى.
- كما يلعب القرض الرفيق المقدم من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمدعم كليا من قبل الدولة دورا بارزا في توفير التمويل المناسب لعموم المستثمرين الفلاحين حيث يساهمون في زيادة الإنتاج الفلاحي. [2]

---

[1] عز الدين سمير" **انعكاسات مسح الديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**" ,مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر (2011-2012).

[2] مسعود بن جواد " **دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية في ولاية ميلة** " أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2022 .

4. دراسة غرزي سليمة (2022)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القرض الرفيق وما يحمله من مميزات جعلته الأكثر طلبا من الفلاحين لتمويل وتطوير الإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المعيشي ومدي تعزيزه للشمول المالي ,حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي كم تم الاستعانة بالاستبيان لإجراء الدراسة التطبيقية التي مست عينة من الفلاحين المستفيدين من القرض الرفيق والذي تم تحليله باستخدام للبرنامج الإحصائي SPSS . و قد ساهمت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية التمويل المصغر في حل مشاكل التمويلية للفلاح و تطوير الإنتاج الفلاحي و تحسين مستواه المعيشي و توصلت إلى النتائج التالية :

أن القرض الرفيق ساهم في حل مشاكل التمويلية للفلاحين بشكل نسبي أي وجود علاقة ذات علاقة إحصائية بين القرض الرفيق واستخدام الخدمات المالية وهي علاقة ضعيفة وبما أنه له علاقة ضعيفة لابد من تطويره من خلال عدة التوصيات أهمها إنشاء فروع قريبة من المناطق الريفية بتوفير بيئة مالية قوية بالإضافة إلى تطوير نظام الدفع واعتماد التكنولوجيا [1]

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1. Obansa S.A.J, Maduekwe I.M. : (2013)

سعت هذه الدراسة على الإجابة على الإشكالية المتمثلة في هل التمويل الزراعي مهم في عملية النمو وهذا بالتسليط الضوء على تمويل الزراعة والنمو الاقتصادي في نيجيريا والعلاقة بينهما وتشجيع الاستثمار الزراعي من خلال تحقيق التنمية الريفية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر قام الباحثان بالاعتماد على مجموعة من الإحصائيات والأرقام وبعض بيانات وتقنيات الاقتصاد القياسي وتحليلها ومناقشاتها حيث اتبعا المنهج الوصفي التحليلي وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي و النمو الزراعي إلا أن الفائض الزراعي مهم للتحول المصاحب لنمو الاقتصادي في نيجيريا.
- التمويل الزراعي ضروري في استراتيجيات التنمية بطرق متنوعة .

[1] سليمة غرزي " **دور القرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي دراسة عينة من الفلاحين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية**" ولاية عين تموشنت مجلة المقريزي للدارسات الاقتصادية والمالية المجلد 06, العدد 2020,22,ص345.

- أثبتت معظم البلدان الإفريقية بما في دلك نيجيريا أن لديها مستويات غير كافية من المدخرات المحلية و التي يمكن توجيهها إلى الاستثمار و عائدات التصدير غير كافية المطلوبة لاستراد السلع الرأسمالية للاستثمار لتحقيق المعدل المستهدف للنمو الاقتصادي الذي تقوده الزراعة . [1]

2. kone yenizie ,wampfler betty , belieres jean francois(2018) :

هدفت هذه الدراسة أن في مالي كما هو الحال في معظم البلدان النامية أصبح الائتمان الزراعي الذي كانت تقدمه شركات التنمية العامة لأن في أيدي جهات فاعلة خاصة من بينها مؤسسة التمويل الأصغر و مع دلك لا تزال ديمومة هذه المؤسسات تشكل تحديا كبيرا يجب الوفاء به مع أنظمة الإنتاج التي تعتمد عليها و توصلت إلى النتائج التالية :

- يجب أن تتأثر كائنات الإقراض الأصغر وكذلك منازل المزرعة بشدة بالآثار الضارة للمخاطر المرتبطة بالأنشطة الزراعية وعواقب التدهور الواسع النطاق للمخاطر.
- ظروف الإنتاج في السنوات الأخيرة ساهمت المحاصيل المتواضعة في انخفاض قدرة سداد القروض للعديد من الأسر الزراعية في مالي.
- يخلق هذا الوضع توترات قوية بين مقدمي الائتمان و المتلقيين خلال فترة السداد.
- لا يزال نظام التمويل هشا للغاية و لا يوفر حتى الأمان لمقدمي القروض و المقترضين على حد سواء , على الرغم من انه من الضروري الحفاظ على دعم سياسة توسيع الأراضي الزراعية المطورة التي بدأتها حكومة مالي. [2]

3. Nicaise Sheila Mahutin Sagba(2019):

سعت هذه الدراسة إلى توضيح دور و أهمية التمويل الأصغر في القطاع الزراعي في البلدان النامية و بشكل أكثر تحديدا , حيت سمحت هذه الدراسة بإلقاء الضوء على تأثير القروض الزراعية و تقييمها على العالم الريفي و الحضري في البنين بما في دلك رفاهية المزارعين و كفاءة الإنتاج .

---

1 OBANSA S. J.A. .MADUKWE I.M , **Agriculture Financing and Economic growth in Nigeria** European scientific, journal University of AB January . Volume 9, Issue 1, 2013, page (168- 185).

2 kone yenizie ,wampfler Betty , belieres jean francois **."contribution des institutions de micro financement à l'agriculture familiale dans la zone de l'office du Niger au Mali " ,** Bulletin de l'Association de géographes français 2018 . Pages 258-270.

أما فيما يخص المنهج المتبع فقد اتبع المنهج التحليلي الوصفي كما قام في الدراسة الميدانية بإتباع المنهج التحليلي بتطرق إلى دراسة عينة من الفلاحين و ذلك باستعمال الاستبيان و تحليل نتائج تلك العينة و قد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج التالية :

- إن القروض الزراعية لها تأثير كبير على صافي دخل المزارع و الأمن الغذائي و حالات جودة الغداء للمستفيدين من العينة و لها تأثير ايجابي تمكين المرأة في الواقع خلال فترة الستة سنوات التي تم دراستها .
- إن القروض الزراعية لديها القدرة على تحسين أوضاع المزارعين و التخفيف من حدة الفقر لاسيما في المناطق الريفية و أدت القروض في البنين إلى تحسين الدخل و الظروف المعيشية .
- إن نقص الأموال ليس المشكلة الأكثر خطورة التي يواجهها أكثر المزارعين في البلدان النامية مثل البنين [1]

4. E.Loizou, C.Karelakis, K.Galanopoulos K.Mattas(2019)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد إمكانات وتطورات الزراعة في تعزيز ونمو التنمية الريفية في الاقتصاد الريفي المحلي في دولة اليونان، من خلال تسجيل إرتباطاتها وعلاقتها مع قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى منها الصناعة

والتجارة حيث تم تطبيق منهج تحليل المدخلات والمخرجات جنب إلى جنب مع بناء نموذج محلي يهدف إلى فحص مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد المحلي وكذلك تأثير إصلاح السياسة الزراعية المشتركة على الإقتصاد المحلي بأكمله.

وخلصت الدراسة إلى أن دعم القطاع الزراعي والفلاحي له آثار إيجابية على إجمالي الناتج المحلي واليد العاملة ودخل الأسرة المحلية على المستوى الوطني والمحلي كما تشير النتائج المتوصل إليها إلى كون الفلاحة وخاصة الجانب الزراعي منها يعتبر محرك مهم للنمو الفلاحي في جميع المناطق في دولة اليونان والأقاليم التابعة لها [2]

---

1 Nicaise Sheila ,Makutin Sagba ,**Effects Fagrucultural lons in Oveloping countries Benin–case stuoy** Adissertation Submitted in partial fulfilment of the requirements for the degrce of doctor of phihosqsky in the coiiege of Agriculture ,food and Emiramment at the University of Kentucky , 2019, page(93- 105)

2 E.Loizou, C.Karelakis, K.Galanopoulos, K.Mattas: "**The role of agriculture as a development tool for a regional economy, Agricultural Systems "**, Volume 173, July 2019, Pages 482-490

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

للـدراسة الحالية أوجه إختلاف وأوجه تشابه مع الدراسات السابقة التي تم عرضها في المطلب السابق, والتي يمكن تلخيصها إلى:

الفرع الأول: أوجه التشابه

1) تتشابه الدراسة الحالية مع الدارسات السابقة في تأكيد على أهمية القطاع الفلاحي ومدى إسهامه في الدخل الوطني .
2) تتطابق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في مكان إجراء التربص ومكان الدراسة وهو بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية إذ يعتبر البنك الوحيد الممول للقطاع الفلاحي في الجزائر والذي يهتم بالتنمية الفلاحية .
3) محاولة إيجاد حلول لتنمية القطاع الفلاحي والإهتمام به كونه يعتبر من أهم القطاعات الإقتصادية .
4) معرفة أهمية دور البنوك في التمويل القطاع الفلاحي ومكانته من الناحية الاقتصادية للبلد.

الفرع الثاني: أوجـه الاختلاف

1) تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في حجم العينة وفترة الدراسة التي حددت بخمسة سنوات بينما في الدراسات الأخرى بفترة دراسة مختلفة.
2) تمثلت دارستنا الميدانية بالقيام بدراسة حالة بعكس بعض الدراسات التي قامت بدراسة حالة مدعمة للدراسة بالاستبيان.
3) تناولنا من خلال دراستنا إلى دور القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر بينما ركزت الدراسات السابقة على القطاع الفلاحي بشكل عام .
4) تطرقنا من خلال دراستنا إلى نوع معين من أنواع القروض الفلاحية تحديداً القرض الرفيق عكس بعض الدراسات السابقة .

الجدول رقم (01-02): يوضح أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث فترة الزمنية	أنجزت دراستنا في الجزائر سنة 2023خلال الفترة الممتدة2018-2022	أنجزت الدراسات في دول مختلفة منها العربية وأخرى أجنبية وخلال فترات مختلفة

من حيث مجتمع وعينة الدراسة	ركزنا في دراستنا على عينة وحيدة في الجزائر وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية	ركزت مختلف الدراسات على عينة وحيدة ومنها ما ركزت على أكثر
من حيث منهج وأداة الدراسة	حاولنا في دراستنا إسقاط النظري على الواقع ،حيث تم جمع البيانات والوثائق التي لها علاقة مباشرة باستخدام القرض الرفيق في البنك محل الدراسة إضافة إلى اعتمادنا على المقابلة	استخدمت معظم الدراسات على المقابلة مدعمة بالاستبيان ،في حين اعتمدت دراسة باللغة الأجنبية، على إحصائيات

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق نلاحظ أن للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في التنمية الإقتصادية , لذلك توجب الإهتمام بها إضافة إلى القطاعات الأخرى لتحقيق التنمية الشاملة ؛ فالقطاع الفلاحي لم يعد نشاط لتوفير الغذاء المحلي بل أصبح قطاعا قائما بحد ذاته؛ وأن أهم أساليب تمويل هذا القطاع هي القروض البنكية نظرا لعدم قدرة التمويل الذاتي على تغطية متطلبات الإنتاج الزراعي ومن أهم القروض الموجهة للقطاع الفلاحي هو القرض الرفيق الذي تم تخصصه لتمويل هذا القطاع وهو نوع من القروض الفلاحية باعتباره أسلوب حديث للتمويل وهو مدعم من طرف الدولة الجزائرية الأمر الذي سهل عبئ على الفلاحين حيث يعتبر بمثابة الرفيق للفلاحين لتلبية إحتياجاتهم الضرورية لإكمال نشاطاتهم الفلاحية لذلك وجب الإهتمام بالفلاحة بنفس الأهمية للقطاعات الإقتصادية الأخرى .

الفصل الثاني: دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول لمفاهيم دور القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي والتنمية الريفية وكذا الدراسات السابقة للموضوع، سنتطرق في هذا الفصل الثاني إلى الدراسة الميدانية بإسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك بإجراء دراسة حالة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ورقلة – ومحاولة إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا. والتوصل إلى النتائج من خلال عينة من البنوك التجارية في الجزائر.

و يعد الجانب التطبيقي عبارة عن جملة من الخطوات التي تؤدي بنا للوصول إلى الإجابة عن التساؤلات التي طرحت سابقا، كما أن هذا الفصل يعتبر كمكمل لكل ما تم التطرق إليه في الجانب النظري وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى **مبحثين:**

المبحث الأول: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

يعد بنك الفلاحة التنمية الريفية مؤسسة وطنية مالية عمومية اقتصادية، تم تأسيسها في 13مارس 1982 بموجب مرسوم رقم82-206 المؤرخ ب 13مارس 1982 وكان تأسيسه من أجل إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري BNA حيث كانت تضم في بداية 140وكالة متنازل عنها الى أن وصلت تدريجيا مع الوقت وتطورت حيث أصبحت تضم 286وكالة و31مديرية جهوية

ومع الوقت لجأت الولاية الى فتح فرع بنكي جديد فلاحي خاص بالفلاحين من أجل تسهيل مهامهم واستغلال أراضيهم وتأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 19/03/1996تحت رقم(943) وهي الوكالة الرئيسية التي تضم ثماني وكالات التابعة للمجمع الجهوي لاستغلال ورقلة (030)،الذي نشأ في أفريل 1982.

المطلب الأول: منهج ومجتمع الدراسة

في هذا المطلب نجد المنهج المتبع في الدراسة وكيفية اختيار مجتمع الدراسة وعينة الدراسة.

الفرع الأول: المنهج المتبع

للوصول إلى هدف موضوع والإجابة عن مختلف الأسئلة السابق طرحها، فقد اعتمدنا على منهجين: الأول المنهج الوصفي لعملية تمويل القطاع الفلاحي، إذ يعد أكثر المناهج موافقة مع الموضوع الدراسة، فهو أكثر شيوعا وانتشارا واستخداما في الدراسات الاجتماعية. إذ يركز على ما هو كائن في وصفه وتفسيره للظاهرة المدروسة. أما المنهج الثاني فهو منهج دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة. ويقوم هذا المنهج على جمع المعلومات والبيانات اللازمة حول الظاهرة محل الدراسة من أجل مناقشتها وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص النتائج

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

1. مجتمع الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة من الركائز الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية، وذلك من خلال جمع المعلومات اللازمة التي تساعد في تحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة.

كما رأينا من قبل دور القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي والتنمية الريفية إذ إن المجتمع الدراسة الميدانية في البنوك التجارية الجزائرية، ومن خلال الإشكالية الدراسة فقد تم تحديد البنوك التجارية الجزائرية كمجتمع لها وذلك لتوافر معلومات عليها.

2. **عينة الدراسة**

تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة، حيث حددنا مدة خمس سنوات من الفترة الممتدة من 2018_2022.وقد قمنا باختيارها اعتمادا على المعطيات والمعلومات اللازمة والمتوفرة للدراسة التطبيقية من خلال التقارير السنوية للبنك.

المطلب الثاني: مصادر جمع المعلومات للدراسة الحالية

تعتبر عملية مجمع المعلومات والمصادر مرحلة أولية من المراحل المهمة في البحث العلمي التي تسهل على الباحث عملية دراسة الموضوع والتعرف على حيثياته؛ وعليه فقد إعتمدنا في قراءتنا الإستكشافية لموضوع الدراسة الحالية المعنونة : " **دور القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي و التنمية الريفية بمدينة ورقلة** " على مصادر مختلفة في الجانب النظري باستعمال مجموعة من المراجع والمصادر المتمثلة في: الكتب، والدراسات السابقة المتمثلة في المذكرات والرسائل العلمية وكذا أطروحات دكتوراه ، ماجستير ، بالإضافة إلى مجموعة من المقالات والمجلات العلمية والملتقيات ، والمداخلات ، وأضف إلى ذلك فقد إستعننا أيضا بالمواقع الإلكترونية ؛ وذلك بغية الإلمام بموضوع الدراسة الميدانية .

كما تم الإعتماد على المقابلة الشخصية من أجل التأكد من الحقائق الخاصة عن طريق الأسئلة والتحاور مع موظفي البنك عن كيفية التمويل الفلاحي، كما تتيح لنا هذه الأداة فرصا أكبر لطرح الأسئلة المرتبطة بالإشكالية المطروحة، ومن أجل فك الاستفسار حولها ومناقشتها ومعرفة الواقع الميداني عن القطاع الفلاحي.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة وتحليل نتائج الدراسة

إن تحديد الإجراءات المنهجية للدراسة هو اختيار للعينة ومجتمع الدراسة، وعليه سوف نتناول في هذا المبحث تحليل موضوع الدراسة من الجانب الإحصائي في إطار القرض الرفيق.

المطلب الأول: مراحل وشروط اللازمة لمنح القرض

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم الفلاحين عن طريق منح قروض لتغطية حاجياتهم ومتطلباتهم الفلاحية، أهمها **القرض الرفيق** موضوع دراستنا. وسنحاول من خلال هذا المطلب دراسة مراحل وشروط منح القرض الرفيق

الفرع الأول: مراحل منح القرض الرفيق

❖ **الوثائق الإدارية والقانونية:** تعتبر هذه الوثائق الأساسية في عملية منح القرض للعميل حيث يقدم ملفه للوكالة من أجل معاينة الأوراق فان عدم وجود أي وثيقة يعتبر الملف المقدم من طرفه غير مقبول لأن هذه الوثائق مهمة جدا بالنسبة للبنك ويحتوي على ما يلي[1] :

- طلب خطي للقرض
- عقد ملكية ،عقد امتياز ،عقد إيجار أو عقد إداري
- بطاقة مستثمر(فلاح أو مربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية للولاية
- فاتورة شكلية
- دراسة تقنية (مخطط الإنتاج مقوم+ ميزانية الخزينة التقديرية للموسم
- بطاقة تقنية للاستغلال مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية للولاية
- شهادة عدم المديونية مسلمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أو من أي بنك أخر.

❖ **الوثائق المحاسبية :**

وهو كل ما يتعلق بالحسابات البنكية ويتم من خلالها دراسة الملف المقدم من طرف العميل حيث يقوم البنك بتحليل الملف دراسة تحليلية لمعرفة ما يمتلكه من القيم التمويلية الجزئية والعامة وهذه مرحلة محاسبية تابعة للإجراءات المرحلة الأولى (الوثائق الإدارية)ومن خلالها يقوم البنك بالاعتماد عليها حيث يقوم بتحليل وفحص الوثائق المحاسبية التي عن طريقها يتم منح القرض وهي:

دراسة تقنية اقتصادية معدة من طرف محاسب معتمد: وهي التي تعتبر المرجع الرئيسي حيث يعتمد عليها المكلف بالدراسات التقنية وفيها يتم تحليل الوثائق المحاسبية وتحتوي على[2]:

- الميزانية الافتتاحية
- الميزانية التقديرية للدورة المحاسبية
- جدول حسابات النتائج

❖ **الوثائق التقنية:** وهذه المرحلة هي مرحلة التي تكون فيها الإجراءات الخاصة لمنح القرض الرفيق وهي مجموعة من المراحل حيث يقوم بها البنك بعد الموافقة الإدارية وتحتوي على ما يلي:

[1] ملحق رقم 01.
[2] معلومة مقدمة من طرف البنك

- الدراسة المالية للمشروع (معلومات طالب القرض، معلومات القرض)
- اتفاقية القرض مع صندوق الضمان الفلاحي FGAو الديوان الوطني للحبوب CCLS بالنسبة الى تقديم محصول [1].

❖ **الضمانات:** تعتبر هذه المرحلة مهمة بالنسبة للبنك قبل منح القرض حيث تنقسم هذه الضمانات إلى **قسمين:**

1. ضمانات الحظر:

- إثبات الملكية[2]
- بطاقة فلاح محدثة[3]
- إنشاء بند الالتزام بتسليم محصول الحبوب إلى CCLS
- توقيع السندات الأذنية (سند لأمر)
- تقرير زيارة الموقع لتأكيد الانتهاء من موضوع العملية

2. ضمانات عدم الحظر:

- اتفاقية القرض
- وثيقة التأمين
- الرهن على معدات الممولة

ملاحظة: حالة عدم السداد بالنسبة للفلاحين:

وفي هذه المرحلة عندما يقوم العميل بعدم التسديد في الوقت المحدد يقوم بتقديم طلب بتمديد ويسمى بالمستوى الأول حيث يقوم البنك بتمديد آجال التسديد إلى 6أشهر وفي حالة عدم وفاء بالتسديد خلال هذه المدة يقوم المقترض بطلب تمديد التسديد مرة ثانية ب 6أشهر أخرى وهذا الطلب يسمى بالمستوى ثاني من خلالها يقوم البنك بمنح فرصة أخيرة للمقترض بتسديد القرض وتدارك وضعه في حين لم يتجاوز القرض 24شهر خلال هذه الفترة يفقد القرض الرفيق ميزته لان البنك مرتبط بالفوائد المدعمة لان المقترض منح له مدة فترتين إرجاع ومن خلال هذا يقوم البنك باتخاذ إجراءات اللازمة وتطبيقها حيث تحسب له الفوائد بالنسبة للمقترض بسداد مبلغ

[1] معلومة مقدمة من طرف البنك.
[2] ملحق رقم 02.
[3] ملحق رقم 03.

القرض كله مع إضافة فوائد تأخير السداد وإذا استمر المقترض في الرفض وعدم التسديد فلا يمكنه التفاوض مع البنك في هذه الحالة تقوم المصلحة الجهوية لاستغلال بالمتابعة القضائية.[1]

الفرع الثاني: شروط اللازمة لمنح القرض(بالنسبة للفلاحين):

- لجنة مراقبة من طرف البنك أي محضر معاينة الارض والموافقة الميدانية
- يجب أن يكون للمستفيد يحمل بطاقة فلاح
- يجب أن يمتلك المستفيد صفة الفلاح أي يكون المستفيد مستثمر
- يجب أن يكون المستفيد يمتلك أرض
- يجب ان لا يكون مستفيد من القرض أخر في نفس الوقت حتى ولو كان القرض لم يصل موعد تسديده أو متعثر فيه أي لم يسدده بعد

المطلب الثاني: الدراسة التحليلية والإحصائية للقرض الرفيق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة:

يحظى القطاع الفلاحي في ولاية ورقلة بالدعم والمساندة بكل الوسائل الممكنة وذلك لتمكينه من التغلب على الظروف والتحديات لكون الولاية منطقة صحراوية، ومن أكبر المناطق الفلاحية لغناها بالموارد المائية والأراضي القابلة للإنتاج الفلاحي. حيث تعتبر وكالة ورقلة من أهم وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تحقق موارد مرتفعة وبسمعة ونشاط مشرفين من خلال دور القرض الرفيق في التنمية الريفية. حيث قمنا بدراسة إحصائية تحليلية لمعرفة هذا القرض من قبل الوكالة من خلال فترة زمنية امتدت من سنة 2018 إلى غاية 2022.

الفرع1: مبالغ القروض الممنوحة وعدد الملفات

الجدول رقم (02_01) يوضح مبالغ القروض الممنوحة وعدد الملفات لوكالة ورقلة في إطار القرض الرفيق من2018-2022 الوحدة دج:

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
مبالغ القروض	99503000.00	140012000.00	42982000.00	51300000.00	88642000.00
النسبة	% 9.41	%28.69	%20.63	%12.47	%37.44

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

المئوية					
معدل التغير	/	%204.88	%-28.09	%-39.55	% 200.44
عدد الملفات	24	20	15	19	19
النسبة المئوية	%29.46	%50	%65.21	%65.51	%73.07
معدل التغير	/	%70.88	%30.42	%0.46	%11.54

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق متحصل عليها من طرف البنك.

التحليل: من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن نسبة المبالغ وعدد الملفات الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية كانت أكبر نسبة في سنة 2022 حيث قدرت ب37.44% ونسبة عدد الملفات 73.07% مقارنة بالسنوات الأربعة السابقة، وهذا راجع لإنسجام الفلاحين مع القرض الرفيق والإستفادة المقدمة من طرف الدولة ومعالجة مختلف العراقيل والمشاكل المتعلقة بالفلاحين خلال الموسم الإنتاجي.

كما نلاحظ أن نسبة معدل التغير في مبالغ القروض كانت نسبة موجبة ومرتفعة خلال سنة 2019 ب204.88% حيث يعتبر أكبر معدل تغير ونفس الشيء بالنسبة لمعدل التغير لعدد الملفات حيث قدرت النسبة ب70.88% مقارنة بالسنوات الأخرى. أما بالنسبة لسنوات 2020و2021 كان معدل التغير في القروض الممنوحة أقل من نسبة، ففي سنة2020 قدرت النسبة ب28.09-% وفي سنة 2021 ب39.55-%،أما بالنسبة لعدد الملفات كان معدل التغير في سنة 2020م ب 30.42% وانخفضت النسبة بشكل كبير وفارق واضح جدا إذ أصبحت تقدر ب0.46% مقارنة بالسنوات الأخرى.

من خلال هذا التحليل نستنتج أن ملفات القرض الرفيق كانت تحظى بإقبال كبير خلال السنة الأولى والثانية من الدراسة أما في السنوات الأخيرة فقد عرف تذبذبا كبيرا وتراجع بشكل كبير، بسبب الجائحة التي اجتاحت البلاد.

الفرع2: المبالغ والقروض المسددة وغير المسددة

الجدول رقم (02_02) : يوضح مبالغ القروض المسددة لوكالة ورقلة في إطار القرض الرفيق من سنة 2018 _2022،الوحدة دج:

السنوات	مبالغ القروض	النسبة المئوية	معدل التغير
2018	61318000.00	%62	/
2019	13147200000	%94	%51.61
2020	2912400000	%68	%-27.65
2021	4533600000	%88	%29.41
2022	65560000.00	%74	%-15.90

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول رقم(03) أن أكبر نسبة القروض المحددة كان في عام 2019 بنسبة 94% مقارنة بالسنوات الأخرى، وذلك لتغطية مختلف متطلباتهم والقيام بتسديدها في الوقت المناسب. وهذا راجع للإهتمام الكبير للمستثمرين بالقطاع الفلاحي لما فيه من فوائد وإنعكاس إيجابي على الإقتصاد الوطني.

أما بالنسبة لمعدل التغير للقروض المحددة تقدر ب 27.65-% حيث تعتبر أكبر نسبة تغير سنة 2020، فجائحة كورونا أثرت وبالسلب على كل القطاعات ومن بينهم المجال الفلاحي.

كما نلاحظ أنه في سنة 2021 زادت النسبة وقدرت ب88%وذلك راجع إلى زيادة معدل تغير قروض مسددة بنسبة 29.41%.

أما في سنة 2022 وبالرغم من انخفاض نسبة مبالغ القروض المسددة ب 74% أدى إلى انخفاض في معدل تغير من نفس السنة والذي قدر ب 15.90-%.

الجدول رقم (02_03) : يوضح مبالغ القروض غير المسددة لوكالة ورقلة في إطار القرض الرفيق لسنة 2018- 2022، الوحدة دج:

السنوات	مبلغ القروض	النسبة المئوية	معدل التغير
2018	38185000.00	%38	/
2019	8540000.00	%06	%-84.21
2020	13858000.00	%32	%433

2021	5964000.00	%12	%-62.5
2022	23082000.00	%26	%116

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من البنك.

من خلال الجدول رقم(04) نلاحظ أن هناك تذبذب بالنسبة لمبالغ القروض غير مسددة، حيث بلغت النسبة 38% من سنة 2018 . وانخفضت النسبة إلى 06% من السنة الموالية لمعدل تغير سنة 2018 قدر 84.21-%.

كما شهدنا في سنة 2020 زيادة في نسبة المبالغ للقروض غير المسددة والتي قدرت ب 32%، مما أدى إلى إرتفاع كبير في تغير بنسبة 433%.

أما بالنسبة لسنة 2021 إنخفضت نسبة مبالغ القروض غير المسددة والتي قدرت ب 12% هذا راجع إلى إنخفاض شديد في تغير بنسبة قدرت ب 62.5-% مقارنة بالسنة السابقة2020.

لاحظنا سنة 2022 زيادة في نسبة مبالغ القروض غير المسددة 26% مما أدى ذلك إلى زيادة جد مرتفعة لمعدل تغير بلغت ب 116% مقارنة بالسنة الماضية 2021، وهذا بسبب جائحة كورونا كان له تأثير في إنخفاض من نسبة معدل هذه السنة.

خلاصة الفصل

يعتبر هذا الفصل عبارة عن دراسة إحصائية قائمة على ملاحظتنا المباشرة لميدان الدراسة المتمثلة في دراسة بنك الفلاحة والتمية الريفية، حيث قمنا في هذا الفصل الى محاولة التعرف على مساهمة القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي ومن خلال هذا الملاحظة التي سجلناها والمقابلات التي أجريناها مع مسؤول مصلحة توصلنا إلى وجود نقص في المعلومات الخاصة بالتنمية الريفية لذا وانطلاقا مما سبق لم نتمكن من الإلمام بكل متطلبات وجوانب هذا الموضوع نظراكما ارتأينا أنفا لوجود عراقيل في الوصول إلى حيثيات هذه المؤسسة.

الـخـاتـمـة

الخاتمة

أدى التقدم الكبير في القطاع الفلاحي خلال العقود الماضية إلى تزايد الإهتمام بالتمويل الفلاحي في العديد من البلدان المتقدمة منها والنامية , لاسيما في أعقاب أزمات الغذاء التي عرفتها العديد من الدول عبر العالم؛ حيث يعتبر القطاع الفلاحي أحد الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر و ذلك من خلال المساهمة في الدخل الوطني و رفع مستوى العمالة و التخفيف من حدة البطالة و المساهمة في التنمية الريفية و حتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يجب أن يوضع القطاع الفلاحي ضمن سياسة القطاعات الإستراتيجية, إلا أن إعتبارها قطاع حساس يتطلب تدخل الدولة في توجيهها وفق أطر من شائنها حل مشكلة التمويل الفلاحي, خاصة أن حصة القطاع الفلاحي من إجمالي الإستثمارات ضئيل جدا في السنوات الماضية مقارنة بالإستثمارات الأخرى و هذا راجع إلى عجز مؤسسات الإقراض عن القيام بتشجيع و مساندة هذا القطاع الهام .

فالدولة الجزائرية سخرت كل الجهود والإمكانيات والآليات بغية تطوير هذا القطاع الفلاحي والرفع من مساهمته في الإقتصاد الوطني والناتج المحلي الخام , وتعد القروض الفلاحية بصفة عامة والقرض الرفيق بصفة خاصة من بين هذه الآليات الذي كان موضوع الدراسة .

نتائج اختبار الفرضيات

1. تم إثبات صحة الفرضية الأولى حيث تكمن أهمية التمويل البنكي بأنه مصدر من مصادر التمويل الخارجي الذي يعتبر الحل الوحيد والأمثل الذي يلجأ إليه الفلاحون الذين لا يملكون أموال كافية لنجاح مشاريعهم الفلاحية .
2. يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة أنواع من القروض الفلاحية لتمويل النشاطات الفلاحية من بينها قرض التحدي الذي يمنح للتمويل نشاطات طويلة المدى والقرض الرفيق الذي يمنح لتمويل نشاطات قصيرة المدى وهذا الأخير يعتبر قرض موجه للفلاحين فقط مدعم من قبل الدولة لتوفير مختلف مستلزمات الإنتاج الفلاحي بشقيه الزراعي والحيواني وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .
3. يعتبر القرض الرفيق أفضل مرافق للفلاح في حل عدة مشاكل والعراقيل التي يواجهها الفلاح خلال موسم الإنتاج حيث يساعد الفلاحين في شراء البذور والأسمدة ومستلزماتهم الفلاحية التي يحتاجونها أثناء الزرع وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة

4. .يضم قرض رفيق مجموعة من الإجراءات يتخذها البنك من أجل سير عملية منح القرض وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة

نتائج الدراسة

- يعتبر القرض الرفيق أسلوب حديث لتمويل المشاريع الفلاحية المختلفة بشقيه الزراعي والحيواني.
- يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي نظرا لدور الذي يلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني.
- يعود الفضل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على اعتماد الفلاحين على هذا النوع من القروض (القرض الرفيق) كونه أداة لتحريك عجلة التنمية الريفية.
- يطبق بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية مجموعة من الإجراءات القانونية الصارمة لمنح هذا النوع من القروض لتفادي مخاطر عدم السداد.
- يدعم قرض الرفيق فئة الفلاحين اللذين لا يملكون مدخرات للقيام بمختلف مشاريعهم الفلاحية
- يعتبر أحسن رفيق للفلاح خلال الموسم الفلاحي وذلك باعتباره أفضل الوسائل الداعمة للقطاع الفلاحي كونه قرض مدعم من الدولة وبدون فائدة وهذا الأمر ساعد الفلاحين على حل مشاكلهم وتنفيذ مشروعاتهم الفلاحية.
- إن أغلبية البنوك تنتهج سياسة خاصة في عملية الاقتراض حيث يقوم بدراسة شاملة ومعمقة للفلاح الطالب للقرض من جميع النواحي وعليه فان المكلفون بهذه الدراسة لابد أن يتميزون بالخبرة والكفاءة والدقة في العمل، لذلك البنك يطلب من العميل الحاصل على القرض الفلاحي تقديم ضمانات كافية تهدف إلى حمايته من مخاطر عدم السداد

وفي الأخير يجدر القول أن القطاع الفلاحي طاقة أساسية للإقتصاد الوطني لذا فان إشكالية تمويل القطاع الفلاحي لا يمكن أن تنحصر في عمليات التمويل فحسب بل تعزيز الإجراءات التمويلية و تهيئة المناخ المناسب لاستخدام هذه القروض و لدفع عجلة التنمية الفلاحية بشكل خاص و تطوير الاقتصاد الوطني بشكل عام

التوصيات: من خلال هده الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تكون كإضافة لتحسين تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ولعل أبرزها ما يلي :

1. تشجيع الاستثمار في الجانب الفلاحي ووضع إستراتيجية لتحسينه كما ونوعا وكيفا .

2. ضرورة توفير التمويل اللازم لأصحاب المشاريع الفلاحية وكذا للفلاحين من قبل البنك وإعطائهم الأولوية في منح القروض .
3. وضع سياسة تمويلية واضحة لمنح التمويل الفلاحي وفقاً للاحتياجات الفعلية المطلوبة حتى تؤدي العملية التمويلية دورها في الإرتقاء بتنمية القطاع الفلاحي وخاصة الجانب الزراعي .
4. تعزيز منح القروض بدون فوائد لان بعض الفلاحين لا يتقبلون القروض بفوائد باعتبارها قروض ريبوية أي محرمة شرعاً .
5. تشخيص المشاكل التي يعاني منها الفلاح توجيهه إلى مراكز الأبحاث العلمية والإرشاد الفلاحي لدراستها وتحديد أفضل الأساليب الملائمة لمعالجتها .
6. ضرورة وجود مراكز بحث متخصصة في مجال القطاع الفلاحي تعمل على تقديم التوجيه والإرشاد لصغار المستثمرين الفلاحين كون أن تمويل الإستثمار الفلاحي هو عملية مستمرة من التطوير والإبتكار في مجال الخدمات المالية والبنكية.
7. تعزيز وتوطئة العلاقة بين كل من موظفين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفلاحين الولاية.
8. العمل علي زيادة عدد الوكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالولاية وهذا لزيادة فرص الحصول على القروض بالنسبة للفلاحين دون عناء التنقل ودراسة طلبات القروض المقدمة في وقت قصير.
9. على البنك أن يولي إهتمام كبير للمشاريع المنتجة التي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة للإقتصاد الوطني؛ وذلك عن طريق تقديم حوافز لأحسن منتوج فلاحي .

أفـاق البحـث : يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع الشيقة في البحت العلمي وبعد أن توصلنا إلى النتائج المذكورة نرى أنه مازالت بعض النقاط لم نتطرق إليها , ولهذا فإننا نقترح بعض المواضيع كاستكمال لنتائج هذه الدراسة والتي يمكن أن تكون مجالا للدراسات مستقبلية من بينها :

- أفاق القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل سياسة الاقتراض الجديدة .
- مدى نجاعة أساليب البنوك في منح الائتمان في القطاع الفلاحي .
- تحليل أسباب ضعف السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. إسماعيل عرباجي "**اقتصاد و تسيير المؤسسة** " طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة رغاية الجزائر 2013 .
2. حمزة محمود الزبيري، "**إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**"،الوراق للنشر والتوزيع،الأردن، 2002.
3. عاطف الزغبي" **مبادئ التسويق الزراعي**" دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2006.
4. عبد الحق بوعتروس " **الوجيز في البنوك التجارية** " عمليات تقنيات وتطبيقات الجزائر.2000
5. عبد الوهاب مطر الدهري" **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**" ,مطبعة العال ,الطبعة الأولى 1969.
6. علي جدوع الشرفات" **مبادئ الاقتصاد الزراعي** "دار زهران لنشر والتوزيع, طبعة 2006 .
7. فيصل محمود الشواورة " **مبادئ الإدارة المالية**" ,دار المسيرة لنشر و التوزيع,عمان ,الطبعة الأولى 2013.
8. محمد علي حازم المقبلي "**سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية** "دار غيداء لنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2012, الأردن.
9. محمد مصطفى الشهوري "**إدارة البنوك التجارية** "دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى مصر جامعة الإسكندرية.
10. محمود حسن حسني "**محاضرات في التنمية الاقتصادية** "مكتبة عين الشمس, القاهرة 2001.
11. مصطفى رشدي شيحه،" **الاقتصاد النقدي والمصرفي**" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985 .
12. مصطفى رشدي شيخه" **الاقتصاد النقدي والمصرفي و البورصات**" دار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية 1988 .
13. مصطفى رشدي شيخه" **اقتصاديات النقود و المصارف و المال** "دار المعرفة الجامعية الطبعة مصر 1996.
14. هيثم صاحب عجام" **نظرية التمويل**" , دار زهران ,عمان, 2001.

ثانيا :المذكرات والأطروحات

قائمة المراجع

1. العربي مريمة , سارة ناسو "**انعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية** "وكالة ادرار مذكرة نيل شهادة الماستر قسم علوم اقتصادية و التسيير وعلوم تجارية تخصص مالية و بنوك(2016-2017) .
2. حبيب الله جعيجع "**تقييم أداء سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر**" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير, تخصص إدارة بنكية , جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج ,السنة الجامعية (2022- 2023)
3. رشيد بومعالي " **إشكالية التنمية الريفية في الجزائر بين البرامج السياسية و الواقع الاجتماعي** "أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الريفي , جامعة لجزائر ,السنة الجامعية(2014- 2015) .
4. عائشة بن حركات " **القرض الرفيق و أفاق تطويره في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بورقلة**" مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك جامعة ورقلة (2014 – 2015
5. عبد اللطيف مصيطفى " **تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة و اقتصاديات الاسوق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية , تخصص نقود و مالية ,جامعة الجزائر (2007-2008).
6. عز الدين سمير" **انعكاسات مسح الديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**" ،مذكرة ماجستير , جامعة الجزائر (2011-2012)
7. عمر مشري "**دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية**" دراسة حالة مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية, تخصص مالية و بنوك ادرار (2016-2017).
8. علي بودلال " **القطاع الفلاحي العمومي و المشاكل اليومية** " رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية و التسيير ,جامعة ابوبكر بلقايد , تلمسان 2000 .
9. فوزية غربي"**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التعبئة**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد ,جامعة منتوري ,قسنطينة 2008 .
10. لخميسي الواعر" **دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**" دراسةحالة ولايتي أم البواقي وخنشلة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,تخصص دراسات مالية , 2019.
11. محمد بوشوشة" **مصادر التمويل وآثارها على الوضع المالي للمؤسسة**" دراسة حالة مؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل ,مذكرة ماجستر, جامعة بسكرة 2006.

12. مسعود بن جواد "**دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية و أثره على التنمية المحلية بولاية ميلة**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود و بنوك, جامعة الجزائر 2022 .

13. وليد حمدي باشا" **دور السياسة الائتمانية في التمويل القطاع الفلاحي الجزائري**" دراسة حالة بنك الفلاحة والتمنية الريفية, مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد التنمية, جامعة الحاج لخضر باتنة 2014

ثالثا المداخلات والمقالات والمجلات العلمية:

1. زهية قرامتية الملتقى وطني حول" **تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر**" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة البليدة . يومي 27و28 نوفمبر 2017.
2. بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان" **سياسة التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية**" دراسة حالة الجزائر- يومي21- 22 نوفمبر 2006
3. سليمة غرزي " **دور القرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي دراسة عينة من الفلاحين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية" ولاية عين تيموشنت** ،مجلة المقريزي للدارسات الاقتصادية والمالية المجلد 06, العدد 02 (2022).
4. عائشة حريتي " **نظام التمويل في الجزائر** "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية . المجلد:57 ،العدد:05 ،السنة:2020.
5. عبد الوهاب صخري، حسيبة معاش "**التمويل التأجيري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر" دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** ،الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والأفاق, يوم2021,11.
6. علي بالموشي، "**التمويل المصغر وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر القرض الرفيق نموذجا** " ،مجلة البحوث والدراسات ،العدد 23، 2017.
7. فضيلة بوطورة، ومريم زغلامي " **آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر**"دراسة حالة ولاية تبسة , مجلة دورية محكمة ,جامعة زيان عاشور, العدد 07 جوان ،2017 .
8. فضيلة بوطورة, نوفل سمايلي" **مراحل تطبيق إعادة هندسة العمليات** " دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية – مجلة إدارة الإعمال و الدراسات الاقتصادية العدد 06 جامعة تبسة, 2017 .

9. فضيلة بوطورة, نوفل سمايلي, العيد فراحتية " **واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر و إمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي** " مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة المسيلة ,المجلد13, العدد01 (2020).

10. فوزي بن عبد الحق" **دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية**" مجلة ابحاث و دراسات التنمية, المجلد 04 , العدد 02 , جوان 2018.

11. نور الدين كروشي " **دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة** " مجلة الاجتهاد للدارسات القانونية و الاقتصادية , المجلد 8 , العدد04 ,المركز الجامعي تسمسيلت الجزائر 2019.

12. هجيرة عمرون "**واقع التنمية الريفية في الجزائر**" مجلة اقتصادية , العدد 08 , المجلد 02 , جوان 2017.

رابعا :القوانين والأوامر

1. الأمر رقم 08/02 بتاريخ 2008/07/24, المتعلق بقانون المالية التكميلي , 2008.

خامسا: المواقع الالكترونية

1. https : www.madr.gov.dz

2. https : www.zyadda .com

المراجع باللغة الأجنبية

1- Benin-case stuoy Adissertation **submitted** in partial fulfilment of the requirements for the degrce of doctor of phihosqsky in the coiiege of Agriculture, food and Emiramment at the University of Kentucky, 2019.

2- E.Loizou, C.Karelakis, K.Galanopoulos, K.Mattas: "**The role of agriculture as a development tool for a regional economy**, **Agricultural Systems** ", Volume 173, July 201

3- kone yenizie, wampfler Betty, belieres jean francois.»**contribution des institutions de micro financement à l'agriculture familiale**

dans la zone de l'office du Niger au Mali " , Bulletin de l Association de géographes français 2018

4- OBANSA S.A. J ,I. M.MADUKWE **Agriculture Financing and Economic growth in Nigeria** European scientific, journal University of AB January . Volume 9 , Issue 1 ,2013 .

الـمـلاحق

الملحق رقم : 01

القرض الموسمي " الرفيق "

مكـــــونات الملـــف :

- طلب خطي للقرض
- عقد ملكية ، عقد امتياز ، عقد إيجار أو عقد إداري
- بطاقة مستثمر (فلاح أو مربي) مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية للولاية
- فاتورة شكلية
- دراسة تقنية (مخطط الإنتاج مقوم + ميزانية الخزينة التقديرية للموسم)
- بطاقة تقنية للاستغلال مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية للولاية
- شهادة عدم المديونية مسلمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أو من أي بنك آخر.

الملحق رقم : 02

B.A.D.R

G . R . E OUARGLA 030

A . L .E OUARGLA « 943 »

- **Relation** : XXXXXXXXXXXXXXX
- **Activité** : Agriculteur (Céréaliculture)
- **Superficie** : 100 hectares (SHANE II N'GOUSSA)
- **OBJET** : Demande de crédit « RFIG 2020/2021 »
- **Montant sollicité** : 1.598.032,50 D.A

- EXPOSE DE L'AFFAIRE -

1) ORIGINE DE D'AFFAIRE :
Il s'agit d'une demande de crédit de campagne entrant dans le cadre « RFIG », dont l'exploitation de cet Agriculteur est située au périmètre **SHANE II**, N'GOUSSA, Wilaya de Ouargla, désirant faire la plantation de 20 hectares de blé dur (15 hectares sous pivot et 05 Hectares sous kit d'aspersion).
Cette relation a bénéficie d'un crédit d'investissement ETTAHADI de DA : 17 105 000.00 réalisé à 90 % et d'un crédit RFIG de DA 1.255.000,00 de la campagne 2019-2020 remboursé la totalité en date du 10.06.2020.
Le montant du crédit RFIG demandé est de DA : 1 598.032,50.

2) ADMINISTRATION :
Le promoteur en l'occurrence monsieur XXXXXXXXXXXXXXXXXX né le 15.11.1968 à KHEMIS ELKHECHNA, WILAYA de BOUMERDES exerce l'activité agricole depuis 2017 suivant la carte fellah délivré par la chambre de l'Agriculture de la Wilaya de Ouargla sous le N°XXXXXXXXXX.93.03D.30.03, lequel dirige son affaire lui-même.

3) MOYENS :
Les moyens existants composés essentiellement de ce qui suit,
-Le terrain d'une superficie de 100 Has
-01 Pivots de 15 Ha
-Kit d'aspersion de 05 Ha

4) ACTIVITE
- Céréaliculture

5) BESOINS DE L'AGRICULTEUR :
Selon, la demande de crédit d'exploitation exprimé par cet Agriculteur pour lui permettre l'achat des intrants de la production de blé, et ce, comme suit :

DEPENSES :

	Montant
Achat de semences Blé dur et blé tendre	192.000,00
Engrais (UREE +NPK +MAP)	1.406.032,50
TOTAL	**1 598.032,50**

.../...

LES BESOINS DE L'AGRICULTEUR (REVISER PAR LA BANQUE)

	Montant
Achat de semences Blé dur et blé tendre	192.000,00
Engrais (UREE +NPK +MAP)	1.406.032,50
TOTAL	**1 598.032,50**

RECETTES :
Vente de blé dur : 30 x 20 x 4.500,00 =2.700.000,00 **Chiffre d'affaires = 2.700.000,00** DA

Qui lui permettre ainsi de rembourser la totalité du crédit octroyé.

RESULTAT : 2.700.000,00 – 1.598.000,00 = 1.102.000,00 D.A **Résultat Positif**

6) GARANTIES EXIGEES : ///.

7) CONCLUSION /

Néanmoins nous laissons le soin aux membres du comité de crédit du G.R.E de prendre la décision qui conviendrait.

CHEF SERVICE DE CREDIT
XXXXXXXXXX

الملحق رقم : 03

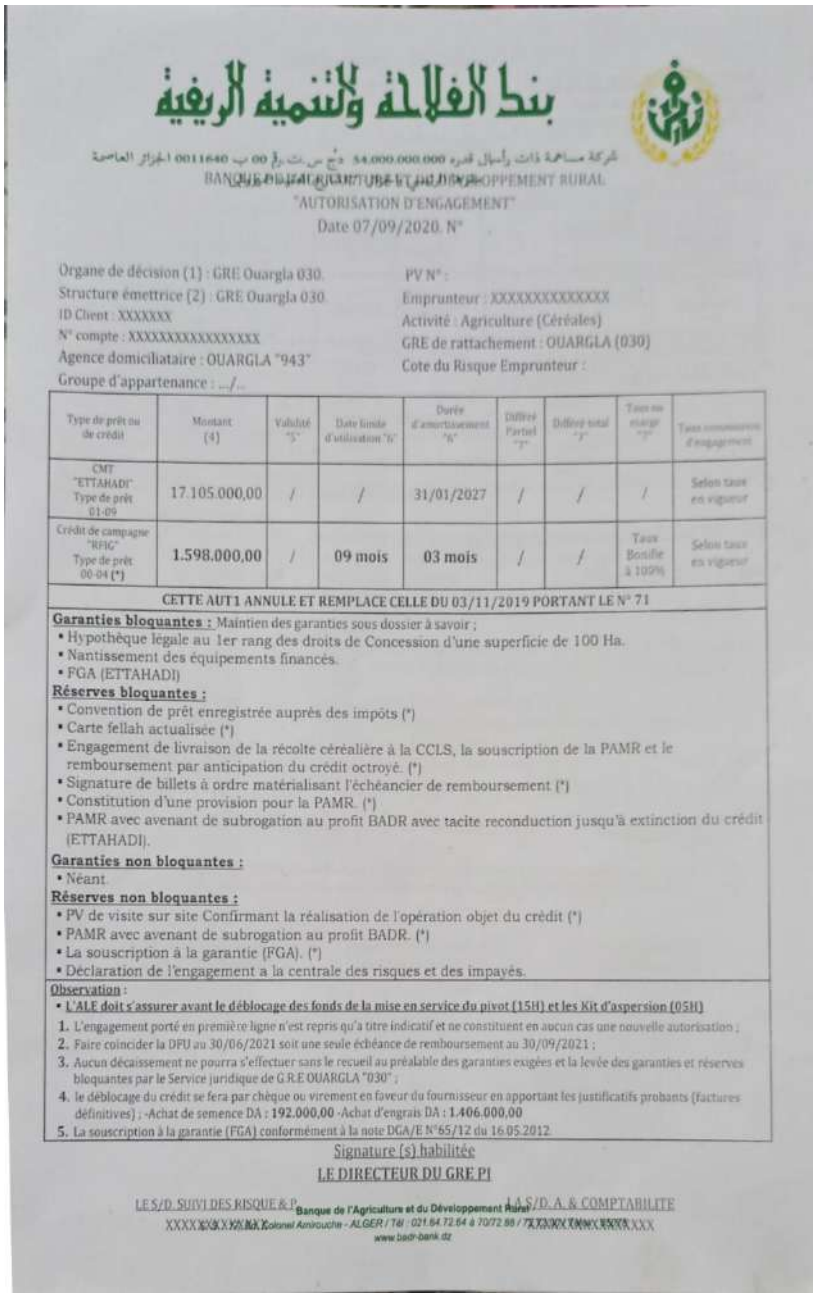

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 دج س.ت.رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

"AUTORISATION D'ENGAGEMENT"

Date 07/09/2020. N°

Organe de décision (1) : GRE Ouargla 030.
Structure émettrice (2) : GRE Ouargla 030
ID Client : XXXXXXX
N° compte : XXXXXXXXXXXXXXXX
Agence domiciliataire : OUARGLA "943"
Groupe d'appartenance : .../..

PV N° :
Emprunteur : XXXXXXXXXXXX
Activité : Agriculture (Céréales)
GRE de rattachement : OUARGLA (030)
Cote du Risque Emprunteur :

Type de prêt ou de crédit	Montant (4)	Validité "S"	Date limite d'utilisation "h"	Durée d'amortissement "N"	Différé Partiel "J"	Différé total "J"	Taux de marge "J"	Taux commission d'engagement
CMT "ETTAHADI" Type de prêt 01-09	17.105.000,00	/	/	31/01/2027	/	/	/	Selon taux en vigueur
Crédit de campagne "RFIG" Type de prêt 00-04 (*)	1.598.000,00	/	09 mois	03 mois	/	/	Taux Bonifié à 100%	Selon taux en vigueur

CETTE AUT1 ANNULE ET REMPLACE CELLE DU 03/11/2019 PORTANT LE N° 71

Garanties bloquantes : Maintien des garanties sous dossier à savoir ;
- Hypothèque légale au 1er rang des droits de Concession d'une superficie de 100 Ha.
- Nantissement des équipements financés.
- FGA (ETTAHADI)

Réserves bloquantes :
- Convention de prêt enregistrée auprès des impôts (*)
- Carte fellah actualisée (*)
- Engagement de livraison de la récolte céréalière à la CCLS, la souscription de la PAMR et le remboursement par anticipation du crédit octroyé. (*)
- Signature de billets à ordre matérialisant l'échéancier de remboursement (*)
- Constitution d'une provision pour la PAMR. (*)
- PAMR avec avenant de subrogation au profit BADR avec tacite reconduction jusqu'à extinction du crédit (ETTAHADI).

Garanties non bloquantes :
- Néant.

Réserves non bloquantes :
- PV de visite sur site Confirmant la réalisation de l'opération objet du crédit (*)
- PAMR avec avenant de subrogation au profit BADR. (*)
- La souscription à la garantie (FGA). (*)
- Déclaration de l'engagement a la centrale des risques et des impayés.

Observation :
- **L'ALE doit s'assurer avant le déblocage des fonds de la mise en service du pivot (15H) et les Kit d'aspersion (05H)**

1. L'engagement porté en première ligne n'est repris qu'a titre indicatif et ne constituent en aucun cas une nouvelle autorisation ;
2. Faire coincider la DFU au 30/06/2021 soit une seule échéance de remboursement au 30/09/2021 ;
3. Aucun décaissement ne pourra s'effectuer sans le recueil au préalable des garanties exigées et la levée des garanties et réserves bloquantes par le Service juridique de G.R.E OUARGLA "030" ;
4. le déblocage du crédit se fera par chèque ou virement en faveur du fournisseur en apportant les justificatifs probants (factures définitives) ; -Achat de semence DA : **192.000,00** -Achat d'engrais DA : **1.406.000,00**
5. La souscription à la garantie (FGA) conformément à la note DGA/E N°65/12 du 16.05.2012

Signature (s) habilitée

LE DIRECTEUR DU GRE PI

LE S/D. SUIVI DES RISQUE & P... L.A.S/D. A. & COMPTABILITE

XXXX XXXXXXX

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
Colonel Amirouche - ALGER / Tél : 021.64.72.64 & 70/72.86 / 7XXXX XXXX XXXX
www.badr-bank.dz

"AUTORISATION D'ENGAGEMENT"

1. RAPPEL DES ENGAGEMENTS EN COURS :

Autorisation d'engagement (1) du : 03/11/2019

Comité de crédit (2) : GRE OUARGLA « 030 »

Type de prêt ou de crédit	Montant "4"	Validité "5"	Limite Utilisation "6"	Durée Amort "6"	Différé Partiel "7"	Différé Total "7"	Taux ou marge "7"	Taux Comm. Engagt.
CMT "ETTAHADI" Type de prêt 01-09	17 105 000,00	/	/	31/01/2027	/	/	/	Selon taux en vigueur
Crédit de campagne "RFIG" Type de prêt 00-04	1.255.000,00	/	09 mois	03 mois	/	/	Taux Bonifié à 100%	Selon taux en vigueur

(1) Reprendre la date du ticket d'autorisation

(2) Le comité de crédit ayant sanctionné le dossier.

2. GARANTIES DETENUES ET COMPTABILISEES :

Nature	Valeur (DA)	Observations (*)
Hypothèque	30 000 000,00	/
Nantissement	13 628 023,00	/
FGA	18 360 000,00	/

(*) Il y a lieu de préciser si la valeur de la garantie est évaluée sur la base d'une expertise réalisée par la banque.

3. SITUATION FINANCIERE DU GROUPE D'APPARTENANCE : NEANT

4. STRUCTURE DE FINANCEMENT (*) :

//

الملحق رقم : 04

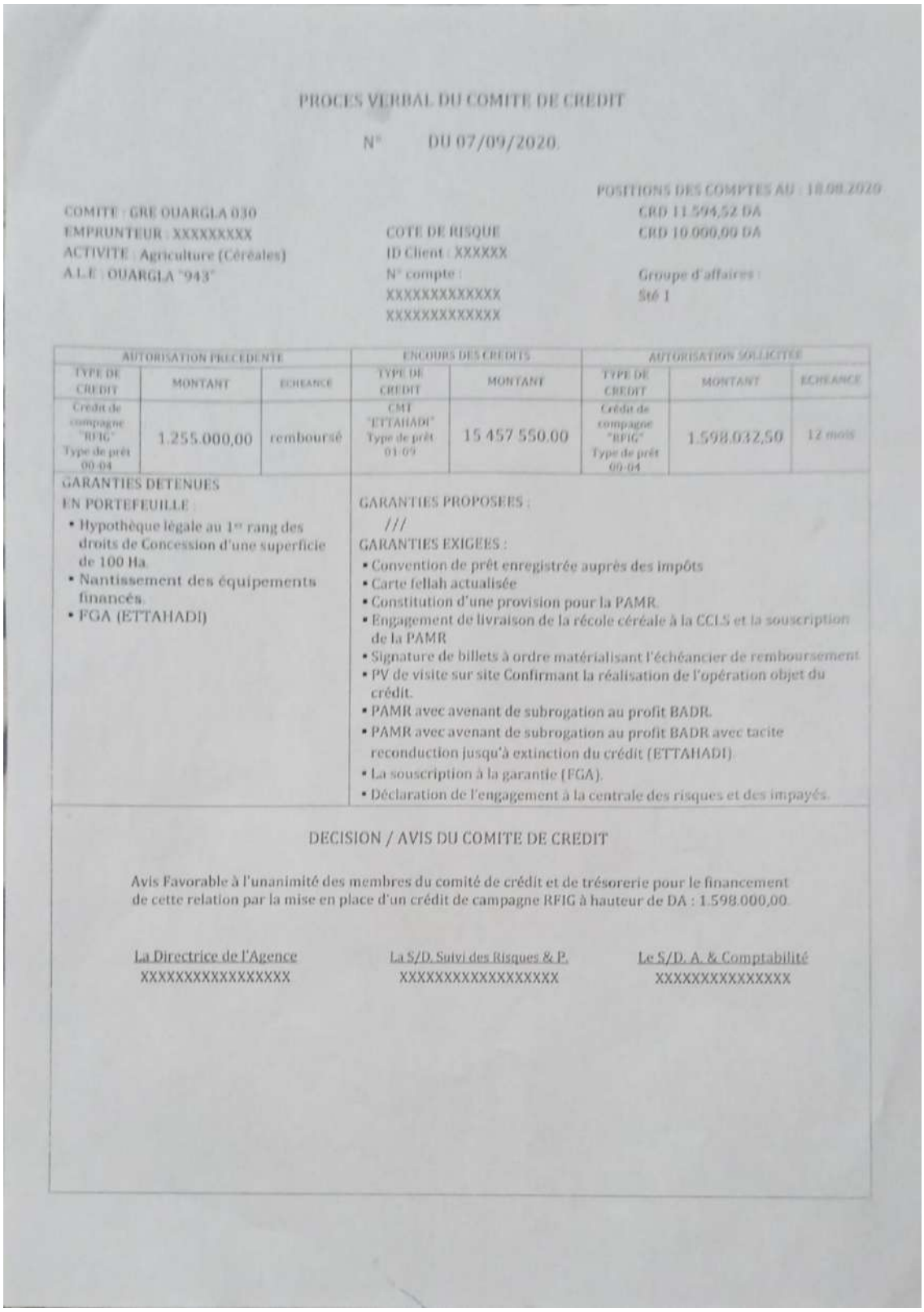

PROCES VERBAL DU COMITE DE CREDIT

N° DU 07/09/2020.

POSITIONS DES COMPTES AU : 18.08.2020
CRD 11.594,52 DA
CRD 10.000,00 DA

COMITE : GRE OUARGLA 030
EMPRUNTEUR : XXXXXXXXX
ACTIVITE : Agriculture (Céréales)
A.L.E : OUARGLA "943"

COTE DE RISQUE
ID Client : XXXXXX
N° compte :
XXXXXXXXXXXXX
XXXXXXXXXXXXX

Groupe d'affaires :
Sté 1

AUTORISATION PRECEDENTE			ENCOURS DES CREDITS		AUTORISATION SOLLICITEE		
TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE	TYPE DE CREDIT	MONTANT	TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE
Crédit de compagne "RFIG" Type de prêt 00-04	1.255.000,00	remboursé	CMT "ETTAHADI" Type de prêt 01-09	15 457 550.00	Crédit de compagne "RFIG" Type de prêt 00-04	1.598.032,50	12 mois

GARANTIES DETENUES EN PORTEFEUILLE :

- Hypothèque légale au 1er rang des droits de Concession d'une superficie de 100 Ha.
- Nantissement des équipements financés.
- FGA (ETTAHADI)

GARANTIES PROPOSEES :

///

GARANTIES EXIGEES :

- Convention de prêt enregistrée auprès des impôts
- Carte fellah actualisée
- Constitution d'une provision pour la PAMR.
- Engagement de livraison de la récole céréale à la CCLS et la souscription de la PAMR
- Signature de billets à ordre matérialisant l'échéancier de remboursement
- PV de visite sur site Confirmant la réalisation de l'opération objet du crédit.
- PAMR avec avenant de subrogation au profit BADR.
- PAMR avec avenant de subrogation au profit BADR avec tacite reconduction jusqu'à extinction du crédit (ETTAHADI).
- La souscription à la garantie (FGA).
- Déclaration de l'engagement à la centrale des risques et des impayés.

DECISION / AVIS DU COMITE DE CREDIT

Avis Favorable à l'unanimité des membres du comité de crédit et de trésorerie pour le financement de cette relation par la mise en place d'un crédit de campagne RFIG à hauteur de DA : 1.598.000,00.

La Directrice de l'Agence	La S/D. Suivi des Risques & P.	Le S/D. A. & Comptabilité
XXXXXXXXXXXXXXXXX	XXXXXXXXXXXXXXXXX	XXXXXXXXXXXXXX